مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 1 آذار 2023

عين على العدو الأربعاء 1-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 3 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، وتم ضبط أسلحة وتفكيك عبوات."
- **القناة 13 العبرية** :نشر أول: اعتقال أحد سكان شرق القدس بعدما خطط لاغتيال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير وخطف جثته من أجل التفاوض والمساومة.
- **القناة 14 العبرية** :تشير التحقيقات في المنظومة الأمنية إلى أن منفذي عملية أريحا أمس على صلة بمنظمة حماس.
- **قائد القيادة الوسطى في جيش العدو يهودا فوكس في مقابلة مع القناة 13** :نعتقل كل أسبوع خلايا مسلحة تخطط لإلحاق الأذى بالمستوطنين، الليلة الماضية قمنا باعتقالات، وقمنا باعتقالات هذه الليلة."
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين كريات أربع وبيت عينون.
- أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة غرب مفرق يتسهار.

- أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شمال شرق رام الله.
- إصابة مستوطنين اثنين بجروح في الوجه واليدين بعد رشق مركبتهما بالحجارة في حوارة.
- أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب يتسهار.
- أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب طولكرم.
- رشق مركبات المستوطنين بالحجارة على طريق غوش عتصيون-الخليل.
- أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين أفني حيفتس وعيناف.
- **ملخص بيان مشترك من الشابك وجيش العدو** :سمح بالنشر: الشاباك والجيش اعتقلوا 8 فلسطينيين من بيت ريما وقلنديا والجلزون ضالعين في سلسلة عمليات إطلاق نار ضد قوات الجيش في النبي صالح بتاريخ 12.07.2022 وتاريخ 07.12.2022 وروابي بتاريخ 03.02.2023 ومعبر قلنديا بتاريخ 27.01.2023 ومعبر بيتونيا 27.01.2023 ومستوطنة بيت إيل بتاريخ 18.12.2022
- **القناة 12 العبرية** :لا تزال قوات الجيش تجري عمليات بحث عن منفذي عملية إطلاق النار في بلدة حوارة جنوب نابلس.

الشأن الإقليمي والدولي:

- قناة كان العبرية: على خلفية الوضع الاقتصادي الصعب في مصر، تعتزم "إسرائيل" تعزيز التحركات التي ستعزز الاقتصاد المصري – هناك خيارات لإرسال وفد رجال أعمال إلى مصر، وتوسيع التجارة معها، وزيادة عدد الرحلات الجوية على خط شرم الشيخ.
- **معاريف** :تقارير: وزير الدفاع الأمريكي "لويد أوستن" سيزور الشرق الأوسط هذا الأسبوع.
- **القناة 12 العبرية** :وزير الخارجية الأمريكي "بلينكن": "إذا نقلت الصين أسلحة إلى روسيا، فستواجه مشاكل خطيرة في علاقاتها مع دول العالم."
- **قناة كان العبرية** :سفير أوكرانيا في تل أبيب "يفغن كورنيشوك": "وزير الخارجية إيلي كوهين تعهد بمنح قرض إسرائيلي قيمته 200 مليون دولار، ونقل أجهزة إنذار ومعدات لتحييد الألغام ووقف ترحيل الأوكرانيين من "إسرائيل"، ونتطلع إلى الوفاء بالالتزام".
- **قناة كان العبرية** :الولايات المتحدة تدعو "الحكومة الإسرائيلية" إلى ملاحقة الضالعين في أحداث حوارة بنابلس وتقديمهم إلى العدالة وصرف تعويضات للمتضررين من الأحداث.

- **قناة كان العبرية :**تعرض موقع على الحدود المصرية بعد ظهر يوم الجمعة الماضية، لإطلاق نار كثيف من قبل مهربي المخدرات المصريين، ما أدى إلى أضرار في المباني والسيارات التي كانت داخل الموقع – القوات العاملة في المكان لم تبلغ عن الحادث غير العادي في وقته.
- **القناة 12 العبرية :**مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية: إيران قادرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية خلال 12 يوماً.
- **القناة 12 العبرية :**وزير الخارجية الألماني: "قلقون جداً من قانون الإصلاح القضائي الذي يهدف إلى إضعاف النظام القضائي في "إسرائيل"، وتشريع قانون الإعدام لمنفذي العمليات الفلسطينية."

الشأن الداخلي:

- **"هآرتس" :**"عشرات الآلاف من الصهاينة خرجوا في تظاهرات صباح اليوم أطلق عليها "يوم الاضطراب الوطني" في جميع المدن ضد مشروع قانون ينوي الائتلاف التصويت عليه اليوم بالقراءة التمهيدية والذي يقضي بمنع عزل رئيس الحكومة نتنياهو من منصبه، وضد خطة إضعاف جهاز القضاء."
- **والا العبري :**وزير الجيش "يوآف غالانت" ومستشار الأمن القومي "تساحي هنغبي" والوزيرة "غيلا غمليئيل" ألغوا في اللحظات الأخيرة مشاركتهم في مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي الذي يعقد اليوم في متحف "أرض إسرائيل" في تل أبيب، نظراً للتظاهرات الاحتجاجية.
- **قناة كان العبرية :**وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" يصدر تعليماته للشرطة بفتح جميع الطرق التي جرى إغلاقها من قبل المتظاهرين ضد الإصلاح القانوني.
- **قناة كان العبرية :**أصيب مجند بجروح في رأسه مساء اليوم بعد أن لكمه ناشط يهودي يميني أثناء إخلاء بؤرة "إفياتار" الاستيطانية، تم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي.
- **معاريف :**أفاد سكان الشمال أنهم شعروا بزلزال، وأفاد المعهد الجيولوجي أن الزلزال كانت قوته 3.0 درجات على مقياس ريختر على مسافة 2 كيلو متر شمال غرب طبريا.
- **قناة كان العبرية :**التحقيق في هجوم للمستوطنين ضد "قوات الجيش الإسرائيلي": هاجم حوالي 15 مستوطناً بالحجارة مركبة عسكرية وبعد أن اعتقل أحدهم، ضربوا ضابطاً ومجنداً، وخلال محاولة الهروب، قام أحد المستوطنين بتسريع مركبته نحو الضابط واضطر إلى القفز جانباً حتى لا يتعرض للدهس.

- **القناة 13 العبرية :**احتج وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" على استبعاده من المناقشة التي عقدها رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" (الأحد) حول الأحداث في حوارة – "نتنياهو" اعتذر وقال بأن هذا لن يحدث مرة أخرى، وفي المناقشة القادمة حول قضايا من هذا النوع سيتم دعوته.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**مناورة عسكرية تبدأ صباح (الأربعاء) في منطقة شاطئ "زكيم" شمال قطاع غزة تنتهي مساء – سيتخللها إطلاق نار وانفجارات.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**مناورة عسكرية لفرقة الضفة تبدأ صباح اليوم الأربعاء تستمر حتى بعد الظهر، سيتخللها حركة نشطة لقوات الأمن والمركبات العسكرية.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"تسورغولدين" شقيق "هدار** :"كل أم في غزة تعلم أنه يمكنها القدوم لزيارة الأسرى هنا، وقد سيستغرق الأمر عاماً أو عامين وسيعود ابنها أيضاً، بينما أنتم لا تعيدون لنا هدار!!!
- **وزيرخارجية العدو "إيلي كوهين :"**كان لي لقاء ممتاز مع وزيرة الخارجية الألمانية "أنالينا باربوك" التي تعهدت بأن ألمانيا لن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية.
- **"إيلي كوهين :"**وصت قبل قليل إلى ألمانيا، في زيارة مهمة في إطار الجهود لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، ولتعزيز العلاقة الاستراتيجية.
- **"إيتماربن غفير :"**التصويت لصالح قانون تنفيذ الإعدام ضد منفذي العمليات ليس "خدمة" يفعلها أي حزب أو عضو كنيست لـ حزب "عوتسما يهوديت"، بل هو تنفيذ لاتفاق ائتلافي واضح يروج لواحد من أهم مشاريع القوانين في تاريخنا.
- **"إيهود باراك :"**مر 60 يوماً فقط على عمر الحكومة التخريبية: الأمن يتدهور ويُقتل "إسرائيليين"، وجرائم الكراهية تتصاعد وتشوه "إسرائيل" – "نتنياهو" رئيس وزراء ضعيف ويتم ابتزازه.
- **عضوالكنيست أيمن عودة" :**منذ عام 1948 حتى الآن قُتل 28246 يهودياً في إسرائيل بينما قُتل 168 يهودياً في العالم كله خلال تلك الفترة، أقل مكان آمن لليهود في العالم هو هذا المكان دولة إسرائيل."
- **عضوالكنيست أحمد الطيبي" :**كل العمليات التي رأيناها من الفلسطينيين مؤخراً تأتي رداً على عمليات القتل التي يشنها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين ونحن حذّرنا من ذلك."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: انطلاق احتجاجات "يوم التشويش" ضد خطة الإصلاح القضائي

في جميع أنحاء البلاد، معارضو تشريعات الحكومة لتعديل النظام القضائي سينظمون مظاهرات ومسيرات وإضرابات وقطع طرق؛ الشرطة تستعد لإحباط "الفوضى"

بقلم ميخائيل باخنر

من المتوقع أن تصعّد حركة الاحتجاج ضد خطة الحكومة لإصلاح القضاء تكتيكاتها يوم الأربعاء في "يوم تشويش وطني." وسيتضمن اليوم قائمة طويلة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى الإضرابات المؤقتة في أماكن العمل والمدارس المختلفة، وإغلاق الطرق، و "زيارات منزلية" في أو بالقرب من منازل نواب الائتلاف والوزراء. تم وضع تفاصيل الأحداث المتعلقة بالاحتجاجات على موقع مخصص وخريطة (باللغة العبرية)، حيث أشار المنظمون إلى وجود المزيد من الإجراءات المخطط لها التي لم يتم الإعلان عنها علنا. وقال المنظمون في بيان "إسرائيل لن تصبح ديكتاتورية – الملايين الذين خرجوا إلى الشوارع خلال الأسابيع الثمانية الماضية أوضحوا ذلك – ونحن ننتقل الآن إلى العمل المباشر. غدا سنزعزع النظام العام في وجه حكومة تحاول زعزعة النظام الديمقراطي. عشرات الآلاف سيخرجون لأنشطة في جميع أنحاء البلاد لوقف انقلاب النظام، الذي لا يحظى بدعم الشعب."

وتستعد شرطة إسرائيل أيضا للاحتجاجات، حيث قامت بجمع معلومات استخبارية عن خطط المنظمين وعززت القوات في محاولة لتقليل الاضطراب العام. وقالت الشرطة في بيان يوم الثلاثاء إن مفرق هشالوم في تل أبيب سيغلق من الساعة 7:45 صباحا في كلا الاتجاهين. وأضافت القوة أنها "لن تسمح مطلقا بالإخلال بالنظام وإلحاق الأذى بالممتلكات والمس بالرموز الحكومية"، ولن تسمح بإغلاق الطرق ما لم يتم تنسيقه مسبقا. ونقل موقع "معاريف" الإخباري عن مسؤول كبير في الشرطة لم يذكر اسمه قوله، "نستعد لإغلاق عشوائي للطرق. إن هدف [المنظمين] هو بالتأكيد العمل في مناطق كثيرة، لذلك سنكون هناك للرد بسرعة وبفعالية." وأضاف المسؤول، في إشارة إلى لجنة الكنيست التي تقود المناقشات حول خطة الإصلاح الشامل، "نعلم أن المحتجين يخططون للمجيء إلى منازل أعضاء لجنة الدستور والقانون والقضاء، وستكون الشرطة هناك أيضا. قد لا نصل إلى الجميع، لكننا سنكون في أماكن لدينا معلومات موثوقة ودقيقة عنها."

ومن المقرر أن تجري اللجنة تصويتا يوم الأربعاء للمضي قدما في جزء من الإصلاح القانوني المثير للجدل الذي تقترحه الحكومة، والذي تم الدفع بها بقوة عبر العملية التشريعية في الأسابيع الأخيرة. وحثت حركة الاحتجاج الشرطة على "تجاهل" الرجل الذي وصفته بأنه "متنمر في فناء المدرسة" – وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي حصل على صلاحيات متزايدة فيما يتعلق بسياسة الشرطة وحث على التعامل بيد قاسية مع الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ودعا المنظمون رجال الشرطة إلى "تأمين الاحتجاج الديمقراطي وإعطاء [بن غفير] وقت فراغ لفعل الشيء الوحيد الذي هو على دراية به – تصوير مقاطع تيك توك."

في غضون ذلك، في الكنيست، من المقرر أن تقرر لجنة الكنيست أي لجنة ستستضيف المناقشات حول مشروعي قانون في إطار خطة الإصلاح القضائي اللذين اجتازا قراءتهما التمهيدية في الهيئة العامة للكنيست الأسبوع الماضي، وستجهزهما للقراءات المتبقية في الكنيست قبل أن يصبحا قانونين. وأحد مشروعي القانونين، الذي يهدف إلى إعادة زعيم حزب "شاس" أرييه درعي إلى منصب وزير على الرغم من قرار المحكمة العليا بعدم أهليته بسبب إداناته المتعددة السابقة، يسعى إلى إلغاء إشراف المحكمة على التعيينات الوزارية، باستثناء المتطلبات الأساسية المنصوص عليها في القوانين الحالية.

ومشروع القانون الثاني سيزيد من سيطرة الحكومة على وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة – وهي الهيئة في وزارة العدل المكلفة بالتحقيق في مخالفات الشرطة – وفصلها عن مكتب المدعي العام وجعل وزير العدل يعين رئيسها بنفسه. وفي وقت لاحق من اليوم، من المقرر أن تصوت الهيئة العامة للكنيست في قراءة تمهيدية على مشروع قانون من شأنه أن يقلل بشكل كبير من الظروف التي يمكن بموجبها الأمر بتنحي رئيس الوزراء.

يأتي هذا التشريع الذي تدفع به الحكومة في أعقاب تقارير إعلامية – نُفِيت منذ ذلك الحين – بأن النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا تدرس إجبار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أخذ إجازة لخرقه شروط اتفاق تضارب المصالح الذي وقّعه. يمنعه الاتفاق من التعامل مع تغيير نظام القضاء لأنه قد يؤثر على نتيجة محاكمته الجارية بشأن الفساد. وفيما يلي جدول لأهم الأنشطة الاحتجاجية المخطط لها كما أعلنها المنظمون:

- الساعة 8 صباحا: مظاهرات لأولياء الأمور والطلاب خارج عشرات المدارس في جميع أنحاء البلاد تتضمن "دروس في الديمقراطية."
- الساعة 8 صباحا: احتجاجات في محطات قطارات مختلفة، تحت عنوان "إيقاف القطار التشريعي."

- الساعة 8:30 صباحا: تجمع حاشد خارج متحف "أرض إسرائيل" في تل أبيب، حيث يُعقد المؤتمر السنوي لمعهد دراسات الأمن القومي. ومن المقرر أن يشارك في المؤتمر وزير الدفاع يوآف غالانت (الليكود) ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي. ألغت وزيرة المخابرات غيلا غمليئيل وعضو الكنيست داني دانون، وكلاهما من الليكود، مشاركتهما المقررة يوم الثلاثاء. تحدث في الاحتجاج رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق دان حالوتس ورئيس الشاباك الأسبق يوفال ديسكين.
- الساعة 10 صباحا: مسيرة من مركز ديزنغوف في تل أبيب إلى شارع كابلان.
- الساعة 10 صباحا: قوافل احتجاجية من المركبات الزراعية تغادر حوالي 70 كيبوتس في جميع أنحاء البلاد.
- الساعة 11 صباحا: احتجاجات للعاملين في قطاع التكنولوجيا الفائقة (الهايتك) في جميع أنحاء البلاد.
- الساعة 2 بعد الظهر: "مسيرة طوارئ" لموظفي الرعاية الصحية، بعنوان "بدون ديمقراطية، لا صحة"، بالقرب من المحكمة المركزية في تل أبيب بشارع فايتسمان.
- الساعة 4 عصرا: مظاهرة في حديقة الورود في القدس، بالقرب من الكنيست، تزامنا مع بدء جلسة الهيئة العامة للكنيست.
- الساعة 5 عصرا: "يوم غضب" في مفرق كركور في شمال البلاد.
- الساعة 7 مساء وحتى منتصف الليل: مظاهرة بالقرب من منزل نتنياهو الخاص في شارع "غزة" بالقدس، ومسيرة إلى مقر الإقامة الرسمي لرئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ.
- الساعة 8 مساء: "مظاهرة غضب" في شارع شاؤول هاميلخ في تل أبيب.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: في رد على وزير، المبعوث نايدز يقول إن الولايات المتحدة لن تتجنب التدخل في شؤون إسرائيل

بعد أن أثارت دعوته لإبطاء الإصلاح القضائي غضب المشرع شكلي، قال نايدز إن الإسرائيليين لا يريدون أن تخرج الولايات المتحدة من شؤونهم

بقلم جيكوب ماغيد

رد السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدز يوم الثلاثاء على وزير شؤون الشتات عميخاي شيكلي، الذي قال في وقت سابق من هذا الشهر إن على المبعوث "الاهتمام بشؤونه الخاصة" بعد أن دعا نايدز الحكومة الإسرائيلية إلى إبطاء خطتها المثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي. وقال نايدس خلال مقابلة مباشرة في مؤتمر استضافه معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، "اقترح أحد المسؤولين الإسرائيليين – لا أعرف من هو، ولا أعتقد أنني التقيت به – أنني يجب أن أبقى بعيدًا عن شؤون إسرائيل." وقال "أعتقد حقًا أن معظم الإسرائيليين لا يريدون أن تبقى أمريكا بعيدة عن شؤونهم"، مشيرًا على ما يبدو إلى الدعم الأمني والسياسي والدبلوماسي الذي قدمته واشنطن للقدس على مدى عقود.

وجاءت التعليقات ضمن خلاف تصاعد في 16 فبراير عندما نادى نايدز لإبطاء جهود الإصلاح القضائي، بعد صدور بيان نادر من الرئيس الأمريكي جو بايدن نفسه، حث فيه الحكومة على "بناء توافق في الآراء" بشأن "التغييرات الجذرية" التي يسعى الائتلاف إلى تنفيذها. لكن أصابت تصريحات نايدز وترا حساسا لدى الوزراء الإسرائيليين. وقال نايدز، متحدثا عن دفعة الحكومة التشريعية في مقابلة خلال بودكاست مع المسؤول السابق في إدارة أوباما ديفيد أكسلرود: "كما أقول لأولادي، اضغطوا على الفرامل."

ورد شيكلي خلال مقابلة مع إذاعة "كان" العامة بعد عدة أيام: "اضغط على الفرامل بنفسك واهتم بشؤونك الخاصة." وقال شكلي إنه سعيد لمناقشة القضايا الدبلوماسية والأمنية مع نايدز، لكنه أصر على أن المبعوث يجب أن "يحترم ديمقراطيتنا." وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مؤتمر لمدراء الجالية اليهودية الأمريكية، "على جميع الديمقراطيات أن تحترم إرادة الشعوب الحرة الأخرى، تمامًا مثلما نحترم قراراتهم الديمقراطية." وفي مقابلة جرت يوم الثلاثاء، كرر نايدز دعوته للتحالف إلى "التباطؤ قليلاً" و"محاولة بناء بعض التوافق"، بدلاً من المسارعة في دفع المقترحات في الكنيست. وأشار إلى أن الرئيس إسحاق هرتسوغ أصدر نفس النداء، وأبرز أهمية الحفاظ على سلطة قضائية قوية. وقال نايدز: "في الأسبوع الماضي، عندما كنا ندافع عن دولة إسرائيل في الأمم المتحدة، الأشياء التي كنا نتذكرها دائمًا" هي مؤسسات إسرائيل المستقلة. ثم بدا أن نايدز بذل جهدًا للتقليل من شأن الخلاف. وقال: "لا تخطئوا. نحن نقف إلى جانب إسرائيل. نحن نعمل مع إسرائيل. إنها ديمقراطية جميلة جدا. و[هذا] يظهر كل يوم، بكل الطرق، وسيستمر."

وردًا على السفير، غرد شكلي قائلاً: "الولايات المتحدة هي أقرب حليف لنا ومنارة للديمقراطية. أنا واثق من أنها ستلتزم بقناعاتنا بأن على المواطنين الإسرائيليين إدارة شؤونهم الخاصة والتمتع – على حد تعبير توماس جيفرسون – +بحكومة تستمد صلاحياتها العادلة من موافقة المحكومين."

وسُئل نيدز أيضًا خلال مقابلة يوم الثلاثاء عن جهود الولايات المتحدة لتهدئة التوترات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقال السفير إن الجانبين أجريا مفاوضات في وقت سابق من هذا الشهر بتشجيع من إدارة بايدن، مما دفع السلطة الفلسطينية إلى سحب قرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بوقف فوري للنشاط الاستيطاني. لكن تحدث المسؤول الكبير في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ عن رواية مختلفة حول سبب تعليق مبادرة مجلس الأمن، وقال لتلفزيون فلسطين يوم الاثنين إن الولايات المتحدة ضغطت على أعضاء لجنة الأمم المتحدة للتخلي عن الاقتراح. وقال الشيخ إن إدارة بايدن سعت لإقناع السلطة الفلسطينية الأسبوع الماضي بتأجيل تقديم القرار لمدة 24 ساعة. وقال الشيخ أنه عندما رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ذلك، "مارست الولايات المتحدة ضغوطا على جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر حتى لا يتم التصويت على القرار."

ولدى سؤاله عن مزيد من التفاصيل، قال الشيخ إنه لا يريد "الدخول في تفاصيل محرجة لأي طرف." وأصر على أن السلطة الفلسطينية ليست الجهة المسؤولة عن انسحاب مشروع القرار الذي صاغته الإمارات، وقال أن أعضاء مجلس الأمن خضعوا لضغوط الولايات المتحدة. وبدلا من إصدار قرار ملزم، اكتفى مجلس الأمن بإصدار بيان مشترك يدين النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وفي حين أن هذا البيان الرئاسي كان رمزيًا إلى حد كبير، إلا أنه كان أول بيان بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يصدره المجلس منذ تسع سنوات.

على الرغم من التصعيد المستمر في أعمال العنف في الضفة الغربية، إلى جانب العلاقات المتوترة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المتشددة الجديدة، حضر الطرفان قمة إقليمية في العقبة بالأردن يوم الأحد إلى جانب مسؤولين أمريكيين ومصريين وأردنيين.

وفي حين قال مسؤولان مشاركان في التخطيط لقمة العقبة لتايمز أوف إسرائيل إن الولايات المتحدة هي التي حثت الأطراف على المشاركة، زعم نايدز يوم الثلاثاء أن الأردن هو البلد الذي "دفع هذا الأمر بقوة"، وقلل من أهمية المؤتمر. دعونا لا ننجرف. هذه ليست اتفاقيات كامب ديفيد. هذا ليس سلامًا في الشرق الأوسط. هذه خطوات صغيرة لمحاولة تجنب الأعمال التي [قد تكون] مؤذية للولايات المتحدة وإسرائيل وللشعب الفلسطيني"، قال، مشيرًا على ما يبدو إلى الالتزامات التي قطعتها القدس ورام الله في بيان نُشر بعد القمة.

وفي حين أن البيان المشترك كان غامضًا بشأن الالتزامات التي تعهدت بها السلطة الفلسطينية، إلا أنه قال إن إسرائيل وافقت على تأجيل خطط البناء الجديد في المستوطنات لمدة أربعة أشهر وعلى تأجيل الدفع لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية لمدة ستة أشهر. لكن إسرائيل قالت إن التعهد لا ينطبق على إعلانها في وقت سابق من هذا الشهر عن الموافقة على إضفاء الشرعية على تسعة بؤر استيطانية ووالموافقة على خطط لبناء نحو عشرة آلاف منزل في المستوطنات. علاوة على ذلك، أوضح نتنياهو لحزبه الليكود الأسبوع الماضي أن هيئة وزارة الدفاع التي تسمح ببناء المستوطنات تجتمع فقط كل ثلاثة أشهر على أي حال، وستواصل القيام بذلك كما هو مخطط.

وأشار نايدز إلى أن القمة عقدت في نفس اليوم الذي حدث فيه إطلاق نار أسفر عن مقتل شقيقين إسرائيليين كانا يقودان سيارتهما في بلدة حوارة الفلسطينية، تلاه هجوم قاتل من قبل المستوطنين في البلدة الفلسطينية أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة أربعة آخرين بجروح خطيرة، وإضرام النار في عشرات المباني والمركبات. لدينا مشاكل ضخمة في الضفة الغربية. لدينا عنف من قبل المستوطنين، مما يسبب قدرًا هائلاً من الألم. لا أعتقد أن أي إسرائيلي [كان] فخورا برؤية المستوطنين الإسرائيليين يحرقون السيارات ويحطمون النوافذ"، قال نايدز. وقال: "كان [هذا العنف] يجري في نفس الوقت، لكن دخول [الأطراف] إلى غرفة لمدة 24 ساعة والخروج بوثيقة تقول أي شيء هو تقدم. أعلم أن هذا لا يستحق جائزة نوبل للسلام، لكنه كان مفيدًا." نحن على وشك الدخول في فترة معقدة للغاية. علينا أن نحافظ على هدوء الأمور قدر الإمكان [لمنع] خروج الأوضاع عن نطاق السيطرة، وهو ما يمكن أن يحدث بسهولة."

المسيّرات الإيرانية في روسيا تعني عدم وجود محادثات نووية

أما بالنسبة لبرنامج إيران النووي، قال نايدز إن إدارة بايدن ستفي بالتزاماتها تجاه إسرائيل بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأنها لن "تقيد يدي إسرائيل" بينما تسعى القدس للدفاع عن نفسها ضد التهديد وأنها "ستحمي إسرائيل" إذا قررت التصرف. وأقر بوجود خلافات في الرأي وأن الولايات المتحدة ما زالت تفضل حلاً دبلوماسياً للمشكلة، فيما تواصل إسرائيل دعوة واشنطن للتهديد بعمل عسكري ضد إيران. ومع ذلك، قال نايدز إن العودة إلى المحادثات النووية التي احتضرت منذ فترة طويلة لم تعد مطروحة طالما استمرت طهران في قمع المتظاهرين ضد النظام وبيع طائرات مسيّرة لروسيا لاستخدامها ضد أوكرانيا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: أنباء عن رفع ميزانية التعليم لدى الحريديم بنسبة 40في المئة، وحزب "يهدوت هتوراه" يأسف لعدم الوفاء بالوعود

ورد أن الحزب يهدد بمعارضة ميزانية الدولة إذا لا يتساوى التمويل مع المدارس غير الحريدية؛ تقول القناة 12 إن مسؤولي وزارة المالية لا يتذكرون ارتفاعًا بهذا الحجم

مع استمرار الغموض في تفاصيل ميزانية الدولة للعامين القادمين التي وافق عليها مجلس الوزراء يوم الجمعة، ظهرت ادعاءات متضاربة يوم الأحد حول الأموال الموعودة لنظام التعليم الحريدي، حيث أفاد تقارير أنه سيتم زيادتها بنسبة تصل إلى 40في المئة، وأن الأحزاب الحريدية تهدد بعدم دعم الميزانية في الكنيست لأن الأموال الموعودة لمؤسساتها لم تكن كافية.

من المقرر أن تصل ميزانية الدولة لعام 2023 إلى 484 مليار شيكل (131.3 مليار دولار) – بزيادة قدرها 8.55 مليار دولار عن العام الماضي – قبل أن ترتفع إلى 514 مليار شيكل (139.5 مليار دولار) في عام 2024. وسيتم إرسال الميزانية الآن إلى الكنيست لتعديلها، ومن المتوقع التصويت عليها بقراءة أولى بحلول نهاية مارس. وعلى عكس المتبع، لم يتم نشر أي نسخة مفصلة من الميزانية حتى الآن.

وأفادت أخبار القناة 12 مساء الأحد أن الأحزاب الحريدية حققت "إنجازا دراماتيكيا" وحصلت على 2.5 مليار شيكل إضافي (682 مليون دولار) للمدارس ورياض الأطفال والمعاهد الدينية اليهودية المتشددة – بزيادة 40في المئة عن العام الماضي. ونقلت القناة عن مسؤولين في وزارة المالية لم تذكر أسمائهم قولهم إنهم لا يتذكرون مثل هذا الارتفاع الحاد في ميزانية التعليم في السنوات الأخيرة. ولا تدرّس العديد من المؤسسات الحريدية مناهج التعليم العلمانية التي تتطلبها الدولة من أجل الحصول على تمويل حكومي. بالإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير إن المنح الشهرية لطلاب المدارس الدينية بدوام كامل سترتفع بشكل حاد – من 680 شيكل (185 دولار) إلى 1000 شيكل (270 دولار) أو أكثر. ولا يلتحق هؤلاء الرجال عموما بالجيش ولا ينضمون إلى القوى العاملة. لكن التقارير الأخرى التي صدرت في وقت سابق من اليوم كانت مختلفة.

نقل الموقعان الإخباريان "والا" و"سروجيم" عن مسؤولين كبار لم تُذكر أسمائهم من حزب "يهدوت هتوراة" تهديدهم بعدم دعم الميزانية في تصويت الكنيست الحاسم إذا لم يتلق نظام التعليم الحريدي التمويل الكامل الموعود في اتفاق ائتلاف الحزب مع حزب الليكود الحاكم. وقد وعدت تلك الصفقة برفع ميزانية نظام التعليم الحريدي لتعادل ميزانية المؤسسات الحالية التي تمولها الدولة. واتهم المسؤولون رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو

بـ"خرق كل الاتفاقات" وتقديم أموال لقضايا "سخيفة" طالب بها وزراء آخرون مع تجاهل مطالب حزب "يهدوت هتوراة."

ونشرت صحيفة "ياتيد نئمان"، وهي صحيفة يومية تعمل بمثابة الناطق بلسان فصيل "ديغل هتوراة" في حزب "يهدوت هتوراه"، مقالا يأسف فيه أن "بعض القضايا الموعودة في الصفقات الائتلافية لم يتم حلها بشكل كاف، مثل التمويل الكامل للمؤسسات وتحقيق مساواة كاملة في ظروف" طاقم التعليم الحريدي مقارنة بغير الحريديم. وذكرت الصحيفة إن "ديغل هتوراة" تجري مشاورات إضافية وستشكل فريقًا للمطالبة بالوفاء بالوعود.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: استقالة اليميني المناهض لمجتمع الميم آفي ماعوز من الحكومة بدعوى تجاهل الاتفاق الائتلافي

زعيم فصيل "نوعام" "صدم لأنه لم يجد نية جادة" لإنشاء مكتب هوية يهودية، سيبقى في التحالف المكون من 64 عضوًا في الكنيست

بقلم كاري كيلر-لين

استقال النائب الوحيد عن حزب "نوعام" اليميني المتطرف من الحكومة مساء الإثنين، قائلا إنه لا يعتقد أنه سيتولى مسؤولية "الهوية القومية اليهودية"، كما هو منصوص عليه في اتفاقه الائتلافي مع حزب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الليكود. وأرسل عضو الكنيست آفي ماعوز رسالة لنتنياهو قال فيها إنه يستقيل من منصب نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء لأنه محبط بسبب عدم القدرة على إحداث تغيير ملموس في منصبه. وكتب أنه "صُدم عندما اكتشف أنه لا توجد نية جادة لاحترام اتفاق التحالف." وكان من المقرر أن يُمنح ماعوز، المناهض الصريح لمجتمع الميم الذي أصدر أيضا تصريحات معادية للنساء حول دور المرأة في المجتمع وتيارات اليهودية غير الأرثوذكسية، السيطرة على إدارة وزارة التربية والتعليم التي تشرف على مقدمي برامج التعليم الخارجية للمدارس العامة. وأثار تعيينه الغضب من قبل القوى اليبرالية. وأكد متحدث باسم وزارة التربية والتعليم يوم الاثنين أن الوحدة لا تزال تحت مسؤوليتها. وعلى الرغم من استقالته من الحكومة، قال ماعوز أنه سيبقى في ائتلاف نتنياهو المكون من 64 عضوا، على الرغم من أنه حتى في حال قرر الاستقالة من الائتلاف أيضا، فلن يؤدي ذلك إلى إسقاط الحكومة. ومع ذلك، سلطت الاستقالة الضوء على التوترات

الداخلية في الائتلاف الذي شكله رئيس الوزراء قبل أكثر من شهرين. ويتكون الائتلاف من فصائل يمينية، يمينية متطرفة، ويهودية متشددة.

وفي وقت سابق يوم الإثنين، "قاطع" حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف علنا مناقشة رمزية في الكنيست، وقام لاحقا بتبادل الانتقادات اللاذعة مع الليكود. كما انسحب حزب "يهدوت هتوراة" من المناقشة، مستشهدا باتفاقات ائتلافية لم يتم الوفاء بها. بالإضافة إلى ذلك، تشاجر نتنياهو مع حزب "الصهيونية الدينية" حول البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، اضطر نتنياهو في يناير إلى إقالة زعيم حزب "شاس" أرييه درعي من الحكومة، بسبب إدانته الجنائية السابقة. ولم يجد رئيس الوزراء حتى الآن طريقة لإعادة حليفه الكبير إلى صفوف الحكومة. وفي رسالته إلى نتنياهو، كتب ماعوز أنه عمل دون جدوى من أجل التراجع عن عدد من النقاط السياسية التي دفعتها الحكومة الأخيرة خلال فترته القصيرة كنائب وزير في مكتب رئيس الوزراء.

وشملت مساعي ماعوز وحاولة إعادة علامتي "الوالد" و"الوالدة" في استمارات الوزارة الحكومية الرسمية، بدلا من "الوالد 1" و"الوالد 2" الأكثر تقدمية التي اعتمدتها الحكومة في عهد نفتالي بينيت ويائير لبيد. بالإضافة إلى ذلك، حاول ماعوز تغيير سياسة الدولة تجاه مساحة الصلاة المتساوية في حائط المبكى. وفي فبراير، أبلغت الحكومة محكمة العدل العليا أنها لا تزال تخطط لتحسين القسم المخصص للصلاة غير الأرثوذكسية القائمة على المساواة. ودان ماعوز الموقف، وكتب في رسالة استقالته أنه حاول إقناع الحكومة "بالحفاظ على قدسية حائط المبكى ووقف الإجراءات لتقسيمه."

والصلاة المتساوية، إلى جانب علامات التقدمية للوالدين، هي جزء مما أسماه ماعوز "الإجراءات التي تهتم بتغيير مفاهيمنا الأساسية، كشعب إسرائيل والعائلة اليهودية." ومنذ ظهوره لأول مرة على الساحة السياسية في عام 2019، ركزت حملة حزب "نوعام" على الحفاظ على الهيكل العائلي المغاير. واحتفل عدد من نواب "يش عتيد" باستقالة ماعوز، بمن فيهم وزيرة المساواة الاجتماعية السابقة ميراف كوهين. وغردت كوهين بعد وقت قصير من الإعلان: "قل عدد راهبي المثلية في الحكومة." وغرد موشيه تور باز، عضو الكنيست المتدين من حزب "يش عتيد"، مازحا، "من سيعزز الهوية اليهودية؟" في غياب ماعوز. وإلى جانب وحدة البرمجة التعليمية الخارجية، وُعد ماعوز بالسيطرة على منظمة "ناتيف" التي تدير الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق. وكان هذا القرار مثيرًا للجدل أيضًا، حيث أيد ماعوز تقييد معايير من يحق له الهجرة إلى إسرائيل.

ووفقا للشريعة اليهودية، اليهودية تمر للأطفال عبر الوالدة، على الرغم من أن القانون الإسرائيلي – لأغراض الهجرة فقط – يعترف بجيلين من النسب الأبوي. ويؤيد ماعوز تشديد قانون العودة وقال إنه يريد إلغاء ما يسمى "بند الأحفاد"، الذي يهاجر بموجبه العديد من يهود الاتحاد السوفيتي السابق. كما قال ماعوز أنه سيؤسس قسما للوعي بالدولة اليهودية في إطار مكتب الهوية القومية اليهودية الذي لم يتم تشكيله، لكن لم يتم توضيح تفويض الوحدة ومسؤولياتها أبدًا. وتم وعد "نوعام" بـ 20 موظفا و440 مليون شيكل (125 مليون دولار) خلال أول عامين لتنفيذ مخططاته.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بينيت يهاجم رئيس الوزراء نتنياهو بسبب "الدعاية الكاذبة" بشأن ميزانية المجتمع العربي

رئيس الوزراء الأسبق يقول إن الحكومة صادقت على خطة إنفاق خماسية بعد أن ادعى نتنياهو، عندما كان زعيما للمعارضة، زورا أن الأموال مخصصة لجماعة الإخوان المسلمين وحماس

هاجم رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قائلا إن الأخير يدفع بنفس خطة الإنفاق متعددة السنوات للمجتمع العربي التي ادعى كذبا في السابق أنها تعويضات لجماعة الإخوان المسلمين وحركة "حماس" الحاكمة لغزة. وخلال العام الذي قضاه بينيت في السلطة، هاجم نتنياهو وأعضاء في كتلته اليمينية الدينية حكومته على قرارها ضم حزب "القائمة العربية الموحدة"، الذي كان أول حزب عربي ينضم إلى إئتلاف حاكم في إسرائيل. في إطار الاتفاق الائتلافي، وافقت الأطراف على الدفع بخطة إنفاق خماسية لتخصيص مبلغ 32 مليار شيكل (8.7 مليار دولار) للتربية والتعليم والصحة ومكافحة الجريمة والمزيد في محاولة لتعويض عقود من إهمال الدولة في الوسط العربي.

وفي بيان يوم الأحد، زعم بينيت أن حكومة نتنياهو أدرجت نفس الإجراء في ميزانية الدولة 2023-2024 التي وافق عليها مجلس الوزراء يوم الجمعة، والتي لم يتم الكشف إلا عن تفاصيل قليلة منها. وقال بينيت: "على مدار عام قاد نتنياهو حملة دعائية، كان هدفها الرئيسي القول إن بينيت يقوم بتحويل مبلغ 53 مليار شيكل للإخوان المسلمين وحماس، وبالتالي يتم قتل اليهود في الشوارع. دماء القتلى تلطخ يديه"، في إشارة إلى المبلغ الذي تم الترويج له في الاتفاق الإئتلافي مع القائمة الموحدة. "يوم الجمعة أقر نتنياهو بهذه الكذبة الرهيبة من خلال الموافقة على نفس خطة حكومتي." وشجب بينيت نتنياهو ووصفه بأنه "رأس الآلة التي تنشر هذه الدعاية الكاذبة." وقال: "من بعده، الأبواق، وأعضاء كنيست، ومئات آلاف البوتات، والبلطجية الذين وجهوا

الشتائم من خارج منزل [عيديت] سيلمان، والخيام مقابل منزل [نير] أورباخ – جميعهم كرروا هذه الكذبة"، في إشارة إلى عضوي كنيست ادى انشقاقهما عن حزبه "يمينا" إلى انهيار حكومته.

وقال إن نتنياهو "نجح بشكل كبير" حيث كان ملايين الإسرائيليين مقتنعين بأن الحكومة أرسلت مليارات الشواقل إلى الإخوان المسلمين وحماس، مما ساهم في موجة من الهجمات التي بدأت في مارس الماضي. مضيفا: "هذه الكذبة المروعة كانت مقصودة، مع سبق الإصرار والترصد، وباستخفاف كامل، وبدون خطوط حمراء، لأسباب سياسية."

واحدة من أبرز الاتهامات التي وجهها حلفاء نتنياهو للقائمة الموحدة، وهو الفرع السياسي للحركة الإسلامية المستلهمة من جماعة الإخوان المسلمين، كانت أن أعضاءها "مؤيدون للإرهاب" على الرغم من تنديد زعيم الحزب، منصور عباس، بالهجمات ضد الإسرائيليين في مناسبات عدة. كما قال عباس أيضا أن إسرائيل هي دولة يهودية وستظل كذلك. وأضاف بينيت: "بشكل عام أنا شخص يتطلع إلى المستقبل"، لكنه قال إنه شعر بأنه مضطر للتطرق إلى ادعاء نتنياهو "من أجل الحقيقة التاريخية."ليس لدي ما أقوله سوى العار عليكما يا سيد نتنياهو ويا سيد [بتسلئيل] سموتريتش. لقد سممتما عمدا عقول الملايين من الإسرائيليين. التاريخ لن ينسى لكما كذبتكما الدنيئة"، في إشارة إلى وزير المالية اليميني المتطرف. نتنياهو وسموتريتش كانا حليفين سابقين لبينيت.

ردا على بينيت، أعاد حزب نتنياهو "الليكود" التأكيد على مزاعمه. وجاء في بيان الليكود، "على عكس بينيت، لم نوافق على 50 مليار شيقل للإخوان المسلمين دون أي رقابة على الأموال التي تتدفق على المؤسسات الداعمة للإرهاب." وكرر الحزب إدانته لبينيت لتشكيله حكومة مع خصوم نتنياهو في يونيو 2021 بعد فشل زعيم الليكود وشركائه في الحصول على أغلبية برلمانية في الانتخابات العامة الرابعة التي أجريت في أقل من عامين، واصفا ذلك بأنه "أكبر تزوير في تاريخ البلاد." كما كرر الادعاء بأن الدولة مولت 50 مليون شيكل لتجديد منزل بينيت في رعنانا، في إشارة إلى العمل على تحويل المنزل إلى مسكن رسمي بينما كانت تجري أعمال ترميم في مقر إقامة رئيس الوزراء في القدس، والتي لا تزال مستمرة. في الأسبوع الماضي، وافقت اللجنة المالية للكنيست على طلب نتنياهو الاعتراف بشقته في شارع "غزة" بالقدس كمسكن رسمي، وتمويل تكاليف السكن هناك وفي منزل آخر له من أموال دافعي الضرائب، بالإضافة إلى المصاريف الأخرى مثل الملابس والسفر إلى الخارج لزوجة نتنياهو، سارة.

وجاء بيان يوم الأحد بعد أن رفع بينيت عدة دعاوى تشهير في الأشهر الأخيرة ضد منتقدين ادعوا ادعاءات كاذبة عنه وعن أسرته، مثل أن والديه ليسا يهوديين، أو أنه استخدم الأموال العامة لتجديد منزله الخاص. ولم يخض بينيت انتخابات الأول من نوفمبر، والتي شهدت عودة نتنياهو إلى السلطة، لكنه ألمح إلى عودته إلى الحلبة السياسية في نهاية المطاف.

* * *

i24news: الشرطة الإسرائيلية تستخدم الهراوات والقنابل الصوتية لتفريق المحتجين على التعديلات القضائية

وأظهرت صور على وسائل التواصل الاجتماعي أن الطريق رقم 1 مغلق بالسلاسل والأسلاك الشائكة، حيث كان المتظاهرون يوفون بوعدهم بالتصعيد

لأول مرة منذ بداية المظاهرة ضد التعديلات القضائية في إسرائيل جلبت الشرطة الإسرائيلية الهراوات بهدف استخدامها ضد المتظاهرين الذين تواجدوا بمفترق يجئال الون في تل أبيب في محاولة لتفريق الاحتجاج حيث القت قنابل الصوت نحوهم ايضا، في المقابل تم تفريق المظاهرة في مدينة حيفا واعتقال ستة من المحتجين .
وأغلق المحتجون بوقت سابق من صباح اليوم طريق مرور رئيس من تل أبيب إلى القدس لمنع حركة المرور من دخول المدينة. ومن المتوقع أن يتم الجزء الأكبر من التظاهرات ضد هذا الإجراء في العاصمة الإسرائيلية .
وأظهرت صور على وسائل التواصل الاجتماعي أن الطريق رقم 1 مغلق بالسلاسل والأسلاك الشائكة، حيث كان المتظاهرون يوفون بوعدهم بالتصعيد وتنظيم مظاهرات واحتجاجات واسعة.

وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تعقيبا على الأحداث:"لن نتسامح مع العنف ضد عناصر الشرطة، وإغلاق الشوارع والانتهاك الصريح لقوانين البلاد، حق التظاهر هو ليس الحق بالفوضى، أنا أقدم دعما كاملا لوزير الأمن القومي بن غفير ولقائد الشرطة ولعناصر شرطة إسرائيل، الذين يعملون ضد منتهكي القانون ويشوشون الحياة اليومية للمواطنين .

وكان وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير وصف المحتجين بأنهم فوضويين وقال إنه :يدعم شرطة إسرائيل ويؤيد استخدامها الوسائل لتفريق الفوضويين الذين قاموا بأعمال شغب وحاولوا إغلاق شارع ايالون"
وأضاف "على مدار كل الصباح الشرطة تصرفت مع الفوضويين بصبر كبير، لكن من اللحظة التي تجاوزوا بها كل الحدود، وانتهكوا الحواجز والقوا الحجارة تجاه رجال الشرطة وتيسببوا بالفوضى، يجب على دولة

إسرائيل استخدام كافة الوسائل المتاحة لها للحفاظ على النظام العام والروتين اليومي لمواطنين، نعم لحرية التعبير وحرية التظاهر، لكن لا نقبل بأي حال من الأحوال الفوضى ."

وقال المنظمون في بيان نُشر على موقعهم باللغة العبرية على الإنترنت: "لن تكون إسرائيل ديكتاتورية - لقد أوضح ذلك الملايين الذين خرجوا إلى الشوارع خلال الأسابيع الثمانية الماضية - ونحن ننتقل الآن إلى العمل المباشر". سوف نخل بالنظام العام في مواجهة حكومة تسعى لتعطيل النظام الديمقراطي. وسيحضر عشرات الآلاف إلى مسيرات في جميع أنحاء البلاد لوقف هذا الأمر الذي لا يحظى بتأييد واسع بين الناس."

وكانت حكومة نتنياهو القومية المتدينة الجديدة قد تقدمت هذا الشهر بالتغييرات المقترحة حيث اتخذ البرلمان الخطوات الأولى في تشريع قيود على سلطة المحكمة العليا في إلغاء القوانين. التغيير الآخر الذي دفعه التحالف من شأنه أن يمنحه مزيدًا من النفوذ في اختيار القضاة. فازت بعض مشاريع القوانين بأصوات أولية في البرلمان لكن لم يتم التصديق عليها بعد لتصبح قانونًا.

* * *

i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي من ألمانيا: "إيران تبذل كل ما بوسعها للحصول على سلاح نووي ويجب وقفها"

قال إيلي كوهين، بعد محادثات أجراها مع نظيرته الألمانية أنالينا بربوك، خلال زيارته إلى ألمانيا، أن "إيران أصبحت تمثل مشكلة لأوروبا والعالم، وليس فقط المنطقة"

أكد وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، اليوم الثلاثاء، أنه "يجب زيادة الضغوط دبلوماسيا على إيران، ومواجهة تصعيد طهران النووي عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وحذر من أن "إيران تبذل كل ما بوسعها للحصول على سلاح نووي، ويجب اتخاذ خطوات قوية لوقفها ." وقال إيلي كوهين، بعد محادثات أجراها مع نظيرته الألمانية أنالينا بربوك، خلال زيارته إلى ألمانيا، أن "إيران أصبحت تمثل مشكلة لأوروبا والعالم، وليس فقط المنطقة"، وكشف أنه طلب من ألمانيا العمل على "تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية."

ومن جانب آخر، شدد كوهين أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية سيستمر في ظل الحكومة الحالية، كما كانت في ظل الحكومة السابقة وقال: "بالتأكيد سنواصل البناء هناك أيضًا."

وفي حديثه عن الحرب الدائرة في أوكرانيا، قال وزير الخارجية "بالطبع نحن نعارض العدوان الروسي في أوكرانيا." ومن جهتها، تطرقت أنالينا بيربوك، الى الخلافات في إسرائيل حول التعديلات القضائية التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية وقالت في المؤتمر الصحافي بعد الاجتماع:"تحدثت مع وزير الخارجية ايلي كوهين حول

التعديلات في الجهاز القضائي الإسرائيلي، نحن قلقون من نوايا إسرائيل تطبيق حكم الإعدام على المخربين، حتى اليوم طبق قانون الإعدام فقط على أيخمان، إنه من الخطأ تغيير هذا."

ويعتزم كوهين أيضًا مقابلة أفراد الجالية اليهودية وزيارة النصب التذكاري للهولوكوست في برلين. وقال قبل الزيارة "سنحافظ على العلاقات الثنائية والأوروبية والعالمية المهمة مع ألمانيا." وتأتي زيارة كوهين إلى ألمانيا، وهي الأولى له منذ فوز الائتلاف اليميني الديني الإسرائيلي برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ديسمبر/كانون الأول المنصرم، وسط تصاعد الأعمال العدائية بين إسرائيل والفلسطينيين نتيجة تصعيد العنف الأخير.

* * *

i24news: إسرائيل: بيني غانتس يحذر"نتواجد على حافة مأساة أمنية.. نتنياهو يقود الدولة لو اقع أمني صعب وخطير"

غانتس: "نتنياهو يعرف من وضعه في الحكومة ولا يوجد سبب يدعو إلى الدهشة مما يحدث الآن، نتنياهو يدفع الثمن السياسي عندما يتعلق الأمر بالأمن"

حذر رئيس حزب "همحاني همملختي" الإسرائيلي بيني غانتس خلال كلمة له أمام كتلته بالكنيست أمس الاثنين، من الأوضاع الأمنية وقال "أنا قلق جدا- من أننا نتواجد على حافة مأساة أمنية، وقسم في هذه الحكومة يوفر الوقود للإرهاب. الكلمات تقود إلى أفعال خطيرة جدا" متهما رئيس الحكومة نتنياهو بأنه يقود الدولة إلى واقع أمني صعب وخطير . وقال بيني غانتس إن "الفوضى تتطور من تلقاء نفسها - على القادة أن يهدأوا وعلى الجمهور أن يهدأ، ولتغيير الوضع، يجب على الدولة أن تتصرف على ثلاثة مستويات: الضغط العملياتي القائم على الاستخبارات، والنشاط السياسي، وحقيقة أن المواطنين لا يأخذون العدالة بأيديهم" واشار غانتس إلى أن "نتنياهو يعرف من وضعه في الحكومة ولا يوجد سبب يدعو إلى الدهشة مما يحدث الآن، نتنياهو يدفع الثمن السياسي عندما يتعلق الأمر بالأمن"، معربا عن أسفه لدفع المواطنين الإسرائيليين الثمن، وتابع"أعتقد أن التصعيد والاضطرابات لا تمثلنا أخلاقيا أو استراتيجيا، نحن دولة يهودية ديمقراطية - نعمل بجيش وليس مع ميليشيات. نتنياهو يقوض الأمن من خلال تقويض النظام القانوني لحماية حقوق الجيش الإسرائيلي." كما تطرق غانتس الى قمة العقبة الأحد وقال إن الحدث تحول من فرصة هامة الى خلل استراتيجي بسبب نفي إسرائيل لما جاء في البيان الرسمي الصادر عن الولايات المتحدة حول التفاهمات التي تم التوصل اليها خلال القمة، محذرا من احتمال أن يشكل هذا بداية لكسر الدعم الاستراتيجي الأمريكي .

تأتي هذه التصريحات في سياق موجة العمليات العدائية التي تضرب إسرائيل منذ عدة أسابيع والتي أسفرت عن مقتل 14 إسرائيليًا في شهر واحد، وبعد هجوم حوارة الذي قتل فيه شقيقان إسرائيليان، أضرم مستوطنون النار في سيارات ومنازل فلسطينية، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة المئات، أمس الأحد، في ما دعت الحكومة المواطنين إلى "عدم أخذ القانون بأيديكم." وكانت إدارة مستشفى هداسا الإسرائيلي قد أعلنت، أمس الإثنين، عن وفاة المصاب الإسرائيلي (27 عاما) الذي أصيب بصورة حرجة بعملية إطلاق النار المزدوجة قرب أريحا، وذكر في بيان "المصاب نقل مع إجراء عمليات إنعاش له تواصلت أيضا في المستشفى، لكن الجهود فشلت لإنقاذ حياته"، وكان المنفذ قد أطلق النار على سائق سيارة، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة قبل أن يفر وينفذ هجوما ثانيا على مفترق طرق ألموغ لم يسفر عن وقوع إصابات .

ومن جهته قال مسؤول عسكري إسرائيلي، أمس الإثنين، إن "الجيش يتعامل مع أعمال الشغب الدامية في حوارة على أنها هجوم إرهابي". وتابع "كان من المتوقع أن يسلك مثيرو الشغب، الذين أجج غضبهم هجوم فلسطيني أسفر عن مقتل إسرائيليين، الطريق الرئيسي" لكنهم "تفرقوا حول حوارة". وأضاف: "لم يكن يومًا جيدًا بالنسبة لنا ."وأضاف المسؤول العسكري الإسرائيلي أنهم يعملون بالتوازي على القبض على منفذ العملية الذي قتل الأخوين هاليل مناحيم يانيف ويجيل يعكوف يانيف والشخص الذي أطلق النار على الفلسطيني سامح أقطش (37) وقتله خلال أعمال الشغب. وأوضح المسؤول أنه ليس الجيش من قتل أقطش.

وفي السياق قال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، للمواطنين الإسرائيليين ألا يتصرفوا على عاتقهم عوضا عن القانون، واشار إلى أن"هجوم الأمس هجوم عنيف وصادم يجب أن يعلمنا جميعًا أننا في حالة حرب. هذه الحرب لم تبدأ أمس وهي ليست حربا ستنتهي في يوم واحد، لكنها حرب يجب أن تلهمنا بتبني سياسة حرب حقيقية على الإرهاب"، في إشارة إلى هجوم حوارة الذي أودى بحياة إسرائيليين اثنين. وتابع بن غفير "يجب سحق الإرهابيين وحان الوقت للعودة إلى التهديدات المستهدفة والقضاء على قادة التنظيمات الإرهابية المحرضة. أريد أن أكون واضحا بشأن الصور التي وصلتنا من حوارة "، في إشارة إلى أعمال الحرق والترهيب التي قام بها المستوطنون. "أنا أتفهم الألم، لكن يجب ألا نُنحّي القانون جانبا ونتصرف عشوائيا. المكلف بالتعامل مع الإرهاب وردعه هي حكومة اسرائيل وليس المواطنين."

* * *

مطالبات إسرائيلية بالتحقيق مع سموتريتش لـ"تسببه بجرائم حرب"

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

طلب 22 خبيرا إسرائيليا بالقانون الدولي من المدعي العام في إسرائيل التحقيق مع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، واثنين من أعضاء الكنيست المؤيدين للاستيطان بتهمة "التسبب في جرائم حرب." وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، الثلاثاء، إن "الخبراء وجهوا طلبا في رسالة، الإثنين، إلى النائب العام غالي باهراف - ميارا، للتحقيق مع وزير المالية والنائبين من حزب (القوة اليهودية) تسفيكا فوغل وليمور سون هار-ميليخ، بتهمة التسبب بجرائم حرب."

وأضافت الصحيفة، أن الخبراء طالبوا "بفتح تحقيق فوري ضد جميع المتورطين بالهجوم الانتقامي، يوم الأحد، في بلدة حوارة بالضفة الغربية، والذي قتل فيه فلسطيني وجرح العشرات، بعد دخول 400 مستوطن إلى البلدة، ورشقوا الحجارة وأضرموا النيران في المنازل والسيارات لأكثر من خمس ساعات." وتابعت: "قال الخبراء إن التعليقات التي أدلى بها سموتريتش والنائبان من حزب (القوة اليهودية) أثناء وبعد أعمال الشغب ربما تكون قد انتهكت القانون الدولي وحملت الآخرين على ارتكاب جرائم حرب." وذكرت الرسالة أن سموتريتش، وهو أيضا وزير في وزارة الدفاع مسؤول عن الإدارة المدنية الإسرائيلية وهي الذراع التنفيذي للحكومة الإسرائيلية بالضفة الغربية، "أعجبته" تغريدة لنائب رئيس مجلس المستوطنات في شمالي الضفة دافيدي بن تسيون، والتي كتب فيها "يجب محو قرية حوارة اليوم." وكان سموتريتش قد أعاد نشر تغريدة بن تسيون يوم الأحد، عبر حسابه على "تويتر"، ثم تراجع عن ذلك.

وأشارت إلى أن النائب هار-ميليخ، توجه إلى بلدة حوارة مساء الأحد، بزعم "دعم مطالب مئات من سكان الضفة الغربية (في إشارة للمستوطنين) الذين يحتجون ويطالبون بالأمن." وذكر الخبراء القانونيون في رسالتهم، أن النائب تسفيكا فوغل، قال في مقابلة مع إذاعة الجيش، إن "حوارة محترقة ومحاصرة، وهو بالضبط ما أريد أن أراه." واعتبر أن الخبراء أن تصريحات فوغل "يمكن أن ترقى إلى مستوى المسؤولية عن جرائم الحرب إذا ما تمت ترجمتها إلى أفعال." وقالوا في رسالتهم، إن "جميع هذه الملاحظات تشير ضمنيًا إلى الدعم المسبق، في قضيتي بن تسيون وسموتريتش، والدعم في الوقت الفعلي من قبل هار- ميليخ، أو التبرير بعد واقعة من قبل فوغل، وتصل ل حد التشجيع على ارتكاب اعتداءات مماثلة في المستقبل." وطالبت الرسالة "بإلقاء القبض على جميع مثيري الشغب اليهود في حوارة ومحاكمتهم على الفور، وأن يتم التعامل مع

القضية بنفس خطورة الأعمال العدائية التي يرتكبها الفلسطينيون، وكلها تخضع لقانون حقوق الإنسان ووفقًا للقانون الدولي."

ولم يصدر تعليق فوري عن الوزير الإسرائيلي والنائبين في الكنيست؛ وكان مئات المستوطنين هاجموا، مساء الأحد، بلدة حوارة وعدد من القرى الفلسطينية المجاورة في شمالي الضفة الغربية وقتلوا فلسطينيا وأصابوا العشرات وأحرقوا عشرات المنازل والسيارات الفلسطينية.

* * *

هآرتس: بدأ جهاز الأمن يستوعب، متأخراً، بأن الضفة تشتعل

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

سبق أن شهدت الضفة الغربية أعمال شغب، شارك فيها الكثير من اليهود رداً على أعمال دموية، لكن ما ظهر في حوارة كان كما يبدو غير مسبوق في حجمه. خلال ساعات عربد عشرات المستوطنين في القرية في أعقاب قتل أخوين من هار براخا، هيلل ويغيل يانيف، وقاموا بمهاجمة الفلسطينيين وأحرقوا بيوتاً وسيارات.
الجيش والشرطة، الذين وضعوا في المكان قوات قليلة نسبيا رغم التحذيرات المتراكمة، لم يتمكنوا من وقف أعمال الشغب. في هذه الأثناء يستمر التصعيد في الضفة. فمساء الاثنين قتل شاب إسرائيلي بنار أُطلقت على سيارته قرب اريحا.
في الشبكات الاجتماعية تم بث فيلم ظهر فيه المشاغبون وهم يتوقفون للحظة عن اعمال العنف لكي يقيموا صلاة المساء. يصعب التفكير بتشويه أخطر للقيم المعلنة للدولة من صلاة القوزاق المسروقين بعد لحظة من تفريغ غضبهم ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في حوارة.
لم تولد المذبحة في حوارة يتيمة. فهناك أب وأم فكريان لها، لم يخفيا رغبتهما في أن تتحقق. فور عملية القتل تم توزيع منشورات في "السامرة"، دعت المستوطنين الى الخروج في مسيرة من يتسهار الى حوارة وطالبوا فيها بالانتقام. نائب رئيس مجلس شومرون (ونائب قائد كتيبة احتياط الذي بقي في منصبه بطريقة ما) دعا في "تويتر" الى محو حوارة في اليوم ذاته لأنه "لا مكان للرحمة". وزير المالية، والوزير في وزارة الدفاع وعضو الكابنت، بتسلئيل سموتريتش، أضاف اعجابه، وشطبه بعد ذلك عندما حصل على انتقاد عام عليه.
بصورة ما، لم يكن كل ذلك كافياً من أجل حث قوات الامن على القيام بعمل حثيث وكذلك شرطة لواء شاي. من يعرف، ربما كانوا في الشرطة منشغلين جدا في تحليل نوايا الفوضويين الخطيرين من اليسار قبل المظاهرة

القادمة في تل ابيب. موضوع آخر يتعلق باللواء اليهودي في "الشاباك". ففي الجهاز قالوا، أول من أمس، بما أن الامر يتعلق بخرق للنظام العام صريح ومعروف مسبقا، فان الاستعداد لمواجهته يوجد تحت مسؤولية الشرطة. هذا ليس جوابا مقنعا، ومن الجيد أن اللواء اليهودي دخل، أول من أمس، الى العمل والتحقيق حتى لو كان ذلك بتأخير بارز.

في بث "كان" في الليل، حيث كانت أبعاد العربدة واضحة، رفضت ناشطة استيطانية، دانييلا فايس، المطالبة (الزائدة بحد ذاتها عندما توجه اليها) بإدانة هذه الأفعال أو دعوة مثيري الشغب الى الخروج من حوارة. صباح أول من أمس قال عضو حزب إيتمار بن غفير، عضو الكنيست تسفيكا فوغل، بأن القرى المشتعلة هي الوسيلة الأفضل لردع "الإرهاب"، وأن مثيري الشغب أوصلوا وضع الردع الإسرائيلي في "المناطق" الى المستوى الاعلى منذ عملية "السور الواقي" في 2002. فوغل معروف للمراسلين العسكريين المخضرمين من فترة الانتفاضة الثانية كضابط اركان مهذب ويحب اجراء المقابلات. عندما تسرّح حاول أن يترشح لرئاسة بلدية بئر السبع عن حزب شينوي (برئاسة يوسف لابيد)، الامر الذي تشوش منذ ذلك الحين غير واضح، لكن اذا هدأت النفوس في وقت معين فان الجيش الإسرائيلي سيتوجه الى تحقيق داخلي حول كيف وصل شخص لديه حلم اخلاقي كهذا الى رتبة عميد.

حتى الآن فان المتفاجئ من دعوات وردود اليمين المتطرف على العملية ببساطة لم يتابع بما فيه الكفاية ما يحدث، مؤخراً، في الضفة. كانت جميع عناصر الانفجار موجودة، وقد تم اشعالها في هذه المرة بسبب استعداد فاشل، بالضبط فشل بنيوي في كل أجهزة الامن. في الساعات بعد العملية كان في المكان قائد المنطقة الوسطى وقائد فرقة "يهودا" و"السامرة". بعد ذلك جاء الى قيادة لواء شومرون المجاورة رئيس الاركان، هرتسي هليفي، والضباط الكبار، واجتمعوا لتقدير الوضع. وعندما خرجوا من الاجتماع تقريبا في التاسعة مساء كانت احترقت عشرات البيوت والمحلات في حوارة. تفصل بين مدخل القرية المشتعلة وقيادة اللواء بصعوبة بضع مئات من الأمتار. وإذا كنت أتذكر بشكل جيد فانه من غرفة الاجتماعات على قمة التلة في القاعدة، يمكن مشاهدة القرية. ولو أن أي أحد اهتم بأن يفتح النافذة فربما كانت القيادة الامنية ستشم في الوقت ذاته بأن الضفة بدأت تحترق تحت أنفهم.

في الجيش يعترفون بالفشل، ويقولون إن رد القوات يجب أن يكون اكثر حزماً. في وقت الاحداث كان في القرية فصيلان من حرس الحدود، وتم استدعاء جنود من كتيبة احتياط. قبل الليل وصلت ايضا كتيبة من المظليين، تم ارسالها بعد العملية من قاعدة اليكيم، لكن لم يكن لديها ما يكفي من الوقت للاستعداد. لم تكن تظاهرة المستوطنين عادية. في الجيش يقدرون بأنه الى جانب المشاغبين الذين عملوا بشكل تلقائي،

قادت مجموعة منظمة العنف، وخططت مسبقا لاحراق عدد كبير من البيوت قدر الامكان، ووزع الاعضاء فيها فيما بينهم المهمات.

مساء الأحد، في الوقت الذي وجدت فيه قوات الأمن صعوبة في مواجهة المشاغبين واضطرت الى تقليص حجم مطاردة "المخرب" الذي قتل الأخوين، ظهر صرف آخر للأنظار. مئات المستوطنين، برئاسة فايس، صعدوا مجددا الى بؤرة افيتار التي تم إخلاؤها بالاتفاق بعد أن استوطن فيها المستوطنون بشكل مفاجئ في أيار 2021، اثناء عملية "حارس الاسوار" في قطاع غزة. الآن جرت عدة محاولات للجيش والشرطة لإخلائهم مرة اخرى من المكان، وتعقدت هذه المهمة بشكل واضح عندما وصل بن غفير، الوزير المسؤول عن الشرطة، الى البؤرة لعقد جلسة طارئة مع أعضاء الكنيست في قائمته. إن هستيريا الواقع الحالي حول توزيع الصلاحيات الغريب في "المناطق"، والقوة التي أُعطيت لوزراء اليمين المتطرف، تجسدت بشكل جيد لقادة الجيش في "المناطق". هكذا قالوا، أول من أمس، بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا النحو.

يحتاج الأميركيين لكنه يغضبهم

فوق هذه الفوضى غير المسبوقة تحلق شخصية رئيس الحكومة المتملصة بدرجة معينة، بنيامين نتنياهو. فهو الذي قام بفتح بوابة الجنون عندما قرر اعطاء سموتريتش وبن غفير مكانة غير مسبوقة في الحكومة الحالية على أمل مساعدته في النجاة من المحاكمة. مساء أول من أمس، بناء على الطلب المستعجل من كبار جهاز الامن، نشر نتنياهو فيلماً قصيراً دعا فيه المواطنين إلى عدم أخذ القانون في أيديهم، رغم الغضب والحزن على موت الأخوين. ولكن كلما مر الوقت يبدو أن نتنياهو يجد صعوبة في مواصلة الركوب على النمر الذي أطلق سراحه عند عودته الى الحكم. الجنون الذي دخلت اليه الدولة تحت مسؤوليته الكاملة منذ أن اطلق الانقلاب النظامي يؤثر الآن ايضا على "المناطق."

السؤال هو هل لا يزال يمكن اعادة المارد الى القمقم، قبل ثلاثة اسابيع ونصف من بداية شهر رمضان؟ منذ بداية السنة تم احصاء 14 قتيلاً إسرائيلياً في القدس وفي الضفة الغربية، وأكثر من 50 قتيلاً فلسطينياً. هذه ارقام غير مسبوقة منذ فترة الانتفاضة الثانية، ربما باستثناء بضعة اسابيع في موجة "ارهاب" "الذئاب المنفردة" في 2015.

سلطت الاحداث في حوارة الضوء بشكل يثير الشفقة على الجهود الأميركية لاحلال الهدوء في الضفة الغربية من خلال مؤتمر العقبة الذي عقد، الأحد الماضي. موقف إسرائيل في المؤتمر والانتقاد العلني الذي وجهه له سموتريتش وبن غفير بعد العملية فقط جسد الوضع غير المحتمل الذي ادخل رئيس الحكومة نفسه اليه. في المؤتمر وقع ممثلوه على وثيقة تفاهمات مع الفلسطينيين، تعهدوا فيها بأن يقلصوا بالتدريج النشاطات

العسكرية في مناطق أ ووقف نشاطات البناء الجديد في المستوطنات لبضعة اشهر. عملياً، لا يوجد لإسرائيل أي صعوبة في ضمان مثل هذا الامر بعد أن أطلقت الحكومة عملية لشرعنة عشر بؤر استيطانية غير قانونية وخطة لبناء حوالي 9 آلاف وحدة سكنية. ولكن هذا ايضا كان كثيراً جداً على وزراء اليمين المتطرف الذين تنصلوا منه بشكل علني. وفي الوقت الذي يحتاج نتنياهو الى الأميركيين كي ينسق معهم خطوات أمام المشروع النووي الايراني، يغضبهم بشكل يومي من خلال افعاله في "المناطق" والانقلاب النظامي، وسجل احراجاً آخر. فحكومته ببساطة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات الدولية أو بلورة سياسة واضحة. بشكل عام كلما مر الوقت يصبح من الصعب أكثر فهم كيف ينوي رئيس الحكومة تمهيد طريقه فيما بعد، بين الاحتجاج والرفض والاقتصاد المتدهور والضغوط الأميركية، حيث يحدث كل ذلك في خلفية الدخان المتصاعد من "المناطق."

* * *

إسرائيل اليوم: الجيش الإسرائيلي يبادر إلى تقليل "الاحتكاكات" مع الفلسطينيين قبل رمضان

بقلم إسرائيل هرئيل

توقفت اعتقالات الفلسطينيين في "المناطق"، منذ صباح الأربعاء الماضي، أو على الأقل توقفت آخر الأنباء عنهم، هذا ما يتبين من البلاغات الرسمية للجيش الإسرائيلي.

"لا يُبلّغ عن كل شيء"، يدعي مصدر أمني، ومع ذلك فإن مؤشرات كثيرة تقيد بأن جهاز الأمن يلجم الأعمال. بادر الجيش و"الشاباك" إلى سياسة اتخذت شبيهة لها السنة الماضية أيضا. بتقديرهم فإن تقليل الاحتكاك مع السكان في أيام ما قبل رمضان يهدئ الميدان، بينما من ناحية "الشاباك" فإنه "يعزز السلطة الفلسطينية أيضا." ومن المهم التشديد على أن أحدا لا يتلبث في الإخطارات عن "قنبلة متكتكة". فقد أوضح مصدر سياسي لـ "إسرائيل اليوم" بأن "الجيش سيدخل إلى كل مكان توجد فيه معلومات عن مخربين."

على خلفية السياسة الأمنية، وافقت إسرائيل على المشاركة في مؤتمر العقبة، الأحد الماضي، لأنها مستعدة لتخفف أعمال الإحباط غير الملحة. فمثلا، اعتقال "مخرب" شارك في عملية منذ سنتين ومنذئذ لم يكن مشاركاً في "الإرهاب" فإن هذه حالة "غير ملحة" ستتأجل معالجتها. كما أسلفنا، فإن التخلي تم بسبب الفهم الذي يقول إنه "يجب تعزيز السلطة الفلسطينية". ومعنى ذاك "التعزيز" هو تجربة في إطارها تعرف منطقة معينة في واحدة من المدن الفلسطينية كخاضعة لمسؤولية الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وذلك، استمرارا لادعاءات الفلسطينيين بأن دخول الجيش الإسرائيلي إلى داخل المدن العربية يهينهم ويضعف مكانة السلطة

الفلسطينية.

إن المطلب الدولي لتقييد أعمال الجيش الإسرائيلي في "المناطق" قديم منذ ولاية نتنياهو كرئيس وزراء. وبالتالي ليس واضحا لماذا صادق، الآن، أيضا على السياسة، بل بعث رئيس هيئة الأمن القومي، تساحي هنغبي، ورئيس "الشاباك"، رونين بار، لذاك المؤتمر الدولي في الأردن الذي ما كان يمكن لأي شيء جيد أن يخرج منه.

لا يوجد أي سيناريو يعترف فيه الفلسطينيون، المصريون، الأردنيون أو حتى الأميركيون بأن لا مفر من عودة نشاط الجيش الإسرائيلي داخل المدن. فهم لن يبرروا أبدا "الاحتلال" الإسرائيلي في "المناطق"، وسيجدون دوما الذرائع لتعليل الرفض.

فضلاً عن ذلك فقد سبق أن كنا في هذا الفيلم. قبل سنتين، بسبب الأفكار ذاتها بالضبط، قيد وزير الدفاع، بيني غانتس، نشاطات الجيش الإسرائيلي في منطقة جنين. كانت النتيجة احتفال "الإرهاب"، الذي كلف قتلى كثيرين وانتقاداً دولياً لإسرائيل، بعد أن اضطر الجيش الإسرائيلي لإعادة احتلال المدينة من جديد.

في هذه الأيام لا يمكن بعد الإشارة إلى علاقة مباشرة بين سلسلة العمليات الرهيبة وبين تخفيف ضغط الجيش. ولكن استنادا إلى التجربة الغنية والثمن الدموي الباهظ من الواضح أنه إذا استمرت السياسة موضع الحديث فإن النتائج ستكون رهيبة أكثر مما نشهده في الأيام الأخيرة. بدلاً من التعلل بالأوهام بأن ضبط النفس هو قوة، على الجيش الإسرائيلي أن يغرق المنطقة بالقوات، وأن يمتشق "الإرهابيين" في كل مكان وفي كل زمان، وأن يخنق أيضا أعمال الشغب اليهودية. هذا ما يسمى حوكمة.

* * *

إسرائيل اليوم: نيران حوارة ستشعل الضفة

بقلم يوآف ليمور

بعد العملية الفتاكة، أول من أمس، والتي قتل فيها إسرائيليان في حوارة، اشتعلت أعمال شغب عنيفة مست بمدنيين فلسطينيين وبأملاكهم وأدت بـ"السامرة" الى نقطة غليان خطيرة. والمنطقة التي نفذت فيها العملية ليست مفاجئة. فقد أصبحت نابلس عش "إرهاب" خطير، الثاني بعد مخيم جنين. فمجموعة "عرين الأسود"، التي عملت في القصبة، أحدثت أوجاع رأس في الجيش وفي "الشاباك". في الأسبوع الماضي فقط، تحولت محاولة اعتقال الى معركة عنيفة قتل في أثنائها 11 فلسطينيا. وهددت منظمات "الإرهاب" بالرد، ويحتمل أن تكون العملية نفذت كجزء من هذا.

حوارة نقطة ضعف معروفة، بسبب الحاجة للعبور خلالها الى مستوطنات ظهر الجبل في "السامرة". في السنة

الأخيرة كانت القرية بؤرة دائمة لمواجهات عنيفة ومحاولات عمليات. لكن ما حصل، أول من أمس، كان شاذاً: وصل عشرات من المستوطنين المسلحين الى القرية، وألحقوا الأذى بالمدنيين الفلسطينيين وبأملاكهم. أُحرق أكثر من عشرة منازل وعشرات السيارات، وفي بعض الحالات تعرضت حياة الفلسطينيين للخطر واضطر الجيش الإسرائيلي الى إنقاذهم.

وبينما نفذت العملية بلا إنذار، وبالتالي لم يكن بوسع الجيش و"الشاباك" الإسرائيليين الاستعداد لها، فان إعمال الثأر التي قام بها اليهود كانت مكتوبة على الحائط. يجب السؤال: لماذا لم يعزز الجيش ولواء شاي في الشرطة القوات في القرية لاجل الفصل بين الطرفين وتقليص حجم العنف؟ يدور الحديث عن كسوف احتمالات التفجير فيه أكبر من كل حدث آخر في المنطقة في السنة الأخيرة: اذا لم يكن تتجند القيادة في الطرفين لتهدئة الخواطر، فقد يتبين ان في حوارة أشعلت الشرارة التي ستطلق شعلة كبيرة في "المناطق" بل وربما أبعد منها.

صحيح ان رئيس الوزراء نتنياهو اطلق، أول من امس، نداء لتهدئة الخواطر، ولكن مطلوب ايضا قول واضح من جانب القيادة السياسية والدينية للاستيطان، والذي لم يصدر بعد. في محاولة لمنع الاشتعال التقت في العقبة، أول من أمس، محافل أمن إسرائيلية، فلسطينية، مصرية، اردنية وأميركية. وكان التخوف من التصعيد في رمضان في الشهر القادم، لكن يبدو أن الواقع سبق الاستعدادات. فالمحادثات في الاجتماع جرت في اجواء طيبة، بل اتفق على ان اللقاء التالي، عشية رمضان، سيعقد برعاية مصرية لكن مطلوب أكثر من هذا لأجل تهدئة المنطقة. وبالتأكيد عندما تكون "حماس"، ايران، وعناصر تحريضية اخرى في الشبكات الاجتماعية تحاول اشعال الساحة الفلسطينية وبخاصة الحرم.

ان التحدي الأساس في المحادثات، الى جانب محاولة إعادة أجهزة الأمن الفلسطينية الى التنسيق مع الجيش الإسرائيلي، هو دفعها الى العمل من جديد في شمال "السامرة." ومن المشكوك فيه في المرحلة الحالية بأن تكون القوات الفلسطينية جاهزة في المرحلة الحالية لأن تعمل مرة أخرى بنجاعة في شمالي "السامرة". المعنى هو أن إسرائيل ستكون مطالبة بأن تعمل في كل حالة إخطار في ظل مستوى العنف الحال، الذي وجد تعبيره، أول من أمس، في العملية في حوارة وفي الرد عليها – يبدو أننا في بداية فترة دامية.

* * *

إسرائيل اليوم: استعادة الردع من أجل وقف العمليات

بقلم حان غرينوود

كان هذا قبل بضعة أشهر، عندما كنا في طريقنا إلى بيت أهلي في "كريات أربع". كانت زوجتي تقود السيارة

وكنت أتحدث بالنقال. فجأة قالت لي زوجتي: "يوجد في يده مسدس."! أمامنا، على طريق 60، الطريق المركزية في "يهودا" و"السامرة"، كانت تمر قافلة من السيارات، ومن واحدة منها أخرج مسافر يده، وجه مسدساً إلى السماء، وأطلق صلية من الرصاص.

في السنة الماضية طرأ تدهور في الوضع الأمني في "يهودا" و"السامرة"، ويقول ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي: إننا قد نكون على شفا تصعيد ذي مغزى على الأرض. فكل يوم ترشق حجارة وزجاجات حارقة على سيارات خاصة وعلى باصات. كل يوم يطلق "مخربون" النار نحو منازل في المستوطنات.

الجيش الإسرائيلي، كما يعرف كل مستوطن، يقوم بعمله بتفانٍ. كل يوم يدخل مقاتلون إلى قصبة نابلس أو إلى أعماق مخيم جنين ويعملون لأجل القضاء على "الإرهاب". يوجد "مخربون" يقتلون ويعتقلون في قلب القرى لأجل الحفاظ على السكينة في مدن إسرائيل وعلى طرق "يهودا" و"السامرة" هادئة قدر الإمكان. غير أن الأمر أحياناً يخلق إحساساً مبالغاً فيه من الأمان على الطرق، ومن السهل النسيان أننا في ذروة حرب أخرى على وطننا - في تل أبيب وفي "يتسهار"، في "رمات هشارون" وفي "ألون موريه."

في أنظمة فتح النار عند اعتقال المشبوه، كما يعرف كل شخص خدم ذات مرة في الجيش الإسرائيلي هناك حاجة إلى وسيلة، نية وقدرة: الوسيلة، في شكل سلاح ناري، توجد بوفرة. في الجيش الإسرائيلي يقدرون أنه في كل بيت فلسطيني بالمتوسط توجد بندقية أو مسدس. النية، يمكن رؤيتها في الـ"تيك توك"، وبعد العملية الأخيرة نشر شريط تحريض يشرح للجماهير كيفية تنفيذ عملية في صيغة مشابهة، القدرة، كما أثبت "المخربون"، لأسفنا أيضاً موجودة جداً. لهذا السبب، فإن عملية في صيغة حوّارة، لأسفنا كانت مسألة وقت. كانت ثمة محاولات لتنفيذ عمليات مشابهة في السنة الأخيرة في هذه المنطقة، وفي هذه المرة نجحوا في مبتغاهم. منذ أشهر طويلة والمستوطنون في "المناطق" يطالبون بـ"السور الواقي 2". لا يدور الحديث عن إدخال ألوية دبابات ومشاة إلى جنين بل تغيير النهج، إعادة الردع الذي ضاع. هذا النهج هو الذي ينبغي للدولة أن تتخذه الآن.. نهج يقرر أننا نسيطر في المنطقة، وانتهت كل محاولة لقتل يهود.

ما هو إحساس المستوطن وهو يسافر على الطرق في "المناطق"؟ سُئلت. الإحساس هو الإحساس ذاته قبل 30 سنة، عندما كنت طفلاً ابن 8 سنوات يسافر في قلب الخليل في الساعات المتأخرة من الليل، ورأيت سيارة تقف على قارعة الطريق ومشعلة الأضواء. الإحساس هو الإحساس ذاته الذي شعرت به في نيسان 2022 عندما رافقت محررة إلى سيارتها في يافا ويدي على المسدس بينما ينفذ "مخرب" حملة قتل في شارع "ديزنغوف" وبعد ذلك يشق طريقه نحونا.

يجب القضاء على "الإرهاب". سواء أكان موجهاً للمستوطنين في حوارة أم موجهاً للسكان في رعنانا. كفى "إدارة

النزاع"، كفى محاولة الحفاظ على المنطقة هادئة بينما يثبت "المخربون" لنا أن المنطقة هي كل شيء إلا الهدوء. كفى عمليات. حان الوقت لتغيير النهج. لكن ينبغي القول بوضوح إلى جانب الغضب الشديد أن أعمالاً مرفوضة مثل تلك التي رأيناها، مساء أول من أمس، في حوارة تمس بالاستيطان وتلقي بالرضيع مع الماء. لسنا دولة فوضى، لسنا قوزاق، وكل عمل ضد "المخربين" يجب أن يكون فقط حصرياً لقوات الأمن، وبالتأكيد ليس ضد فلسطينيين أبرياء.

* * *

هآرتس: هل بحثت قمة العقبة إنشاء "حزام أمان" يقيد قدرة حكومة نتنياهو على إشعال المنطقة؟

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

اللقاء الذي جرى أول أمس في العقبة والذي شارك فيه، بعد سنوات، ممثلون عن إسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، اعتبر لقاء أمنياً وليس لقاء سياسياً، كان هدفه فحص طرق للتعاون من أجل وقف التدهور الأمني في الضفة والقطاع. يبدو أن الحديث يدور عن اجتماع لذوي مصالح يرومون هدفاً مشتركاً، ليس فقط منع الاشتعال في "المناطق" [الضفة الغربية]، بل ووقف انتشاره إلى الدول المجاورة.

في الأيام العادية، قبل ثلاثة أشهر، جرت هذه النقاشات بشكل ثنائي؛ فإسرائيل تناقشت مع مصر في الشؤون المتعلقة بقطاع غزة وإعادة إعماره وحول عملية تبادل بين السجناء الفلسطينيين والجثث والمخطوفين الإسرائيليين؛ وثمة نقاشات حول الحرم تعلقت مع الأردن؛ أما النقاشات مع السلطة الفلسطينية، في حالة إجراء نقاشات كهذه، فتناولت التنسيق والتعاون الأمني. لكن بعد بداية ولاية حكومة بنيامين نتنياهو وتوزيع الوظائف الرئيسية على ممثلي اليهودية المتطرفة والتصريحات المثيرة عن شرعنة التسع بؤر وبناء آلاف الوحدات السكنية ونقل جزء من صلاحيات الحكم في "المناطق" من الجيش إلى وزراء ومسؤولين مدنيين، كان من الواضح أن الحوار الأمني الثنائي بين إسرائيل وكل جارة من جيرانها على حدة لن يكون كافياً. التهديد السياسي – السياساتي لشبكة العلاقات الهشة أصلاً بين إسرائيل والأردن، دفعت رئيس الحكومة لزيارة عمان بشكل مستعجل والتعهد بعدم تغيير مكانة الأردن في الحرم. مع ذلك، لم تهدئ زيارة نتنياهو الشكوك. جهود إسرائيل لتأطير شبكة العلاقات هذه في سياق الحرم تتجاهل أن أي تطور عنيف في "المناطق"، سواء في جنين أو في جنوب جبل الخليل، لا تؤدي إلا إلى تقلبات هزات في المملكة. الطريقة أصبحت

معروفة في الأردن. في البداية، المظاهرات تحمل شعارات ضد الاحتلال الإسرائيلي وتحظى بالشرعية على الفور. ثم تتحول المظاهرات للتركيز على العجز الاقتصادي للحكومة في محاولتها لمواجهة البطالة والفقر، وبالطبع ضد الملك نفسه.

التأثير الذي للأردن على إسرائيل وقدرته على التأثير على السياسة في الضفة الغربية، محدود. الأردن ليس الإمارات التي أعطت لنتنياهو هدية كبيرة على شكل اتفاق السلام والاتفاقات التجارية بالمليارات. ولا تعتبر عمان شريكة محتملة في المعركة ضد إيران. لذا، فإن الأردن بحاجة إلى حزام أمان عربي أوسع كي يستطيع الدفاع عن نفسه من التهديد من الغرب.

في الوقت نفسه، تحدثت شخصيات مصرية رفيعة، مع وسائل إعلام عربية، قالت إن النظام في القاهرة لا يثق بنتنياهو، ويعتقد أنه لا يمكنه تنفيذ كل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين الدولتين. تخشى مصر أن حكومة نتنياهو لن تسمح لها بلعب الدور الثابت كوسيطة أمام حماس، وستقلص حجم التجارة بين إسرائيل وغزة، وستشعل السجون، الأمر الذي سيتسبب بتمرد السجناء. خوف مصر الأساسي هو أن تدفع الحكومة حماس والجهاد الإسلامي إلى الزاوية، وتصعب على الحكومة في القاهرة مساعدتهم. مع أنها لم تدع نتنياهو لزيارة رسمية حتى الآن، تدير مصر العلاقات مع إسرائيل من خلال كبار الضباط في الجيش و"الشاباك"، وحتى إنها تشتكي من عدم حصولها على أجوبة متواصلة من المستوى السياسي.

الولايات المتحدة، التي تمسك بيدها رافعة الضغط السياسية والاقتصادية والأمنية الأكثر أهمية، أسمعت إدانات ودعوات تحذير تجاه خطط الانقلاب النظامي، لكنها تعرضت أيضاً للانتقاد من معظم وزراء الحكومة بأن هذه التصريحات تعدّ تدخلاً وقحاً في شؤون إسرائيل الداخلية. تحذر واشنطن في هذه الأثناء من التصادم مع الحكومة في ساحة المعركة التي تعتبر "قيماً مشتركة" للدولتين. وهي في هذه الأثناء تكتفي برسم خطوط حمراء في موضوع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وكأنه لا علاقة بين جنون العظمة القانوني والإداري للحكومة، والاستعراضات التي تحدث في الضفة. هذا الموقف المتراخي يضع الولايات المتحدة في الخندق نفسه مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية والإمارات والسعودية، التي لم تتأثر ولم تنفعل من أن طريقة الحكم في إسرائيل أصبحت تشبه أكثر الدارج لديها، شريطة ألا يكون لذلك تأثير على الفتيل الذي بدأ في الضفة والقدس، وألا يمتد إلى عواصمهم. هنا تكمن أهمية اللقاء في العقبة. اللاعبون الرئيسيون في هذا اللقاء هم رؤساء أجهزة المخابرات في الأردن وإسرائيل ومصر. واللاعبون الثانويون هي الجهات السياسية التي شاركت فيه. الافتراض الرئيسي الذي ارتكز عليه اللقاء هو أن رؤساء أجهزة المخابرات في الدول الثلاث وفي

السلطة الفلسطينية يمكنهم التعاون بشكل ناجع وودي أكثر من المستويات السياسية. لهذا الافتراض أساس على الأرض – العلاقات التي يقيمها "الشاباك" مع نظرائه في السلطة الفلسطينية والأردن.

الأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو الاعتراف الخفي الذي يكمن في عقد اللقاء نفسه، والذي بحسبه لا يمكن معرفة كيفية تصرف المستوى السياسي في إسرائيل ومن يترأسه "جسم مشبوه" الذي حتى الآن، تحت الضغط من داخل الحكومة. من هنا يمكن الاستنتاج بأن المنتدى الذي عقد في العقبة، والذي يتوقع أن يعقد ثانية في شرم الشيخ في آذار، يطمح إلى إيجاد "حزام أمان" يقيد قدرة الحكومة على إشعال المنطقة وإشعال انتفاضة إقليمية.

أمل المبادرين لهذا اللقاء هو أن "الشاباك" ما زال له تأثير كبير على قرارات نتنياهو الأمنية، على الأقل في كل ما يتعلق بإدارة المعركة في "المناطق". الردود العاصفة التي أسمعها وزير المالية سموتريتش، ووزير الأمن الوطني بن غفير، وغيرهما، على مجرد عقد اللقاء والتصريحات التي خرجت منهم حول عدم الدفع قدماً ببناء مستوطنات في "المناطق"، والنفي من جانب نتنياهو، الذي عرف ووافق على البيان المشترك الذي خرج من اللقاء، تدل على وجود مخاوف لدى الشركاء في الاجتماع وهناك ما تستند إليه. السؤال المطروح الآن هو: هل ستكون جدوى من اجتماع آخر لهذا المنتدى إزاء التطورات العنيفة في الضفة والقدس، وإذا ما كان حزام الأمان هذا قد يلعب دوره ويوقف الانفجار القادم؟

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل وألمانيا... حب من طرف واحد

بقلم الداد باك

في أيلول الماضي، عندما كانت في إسرائيل حكومة تقبلها المؤسسة الألمانية، نشر صندوق تجمع الإعلام الألماني الأكبر "برتلسمان" بحثاً جديداً عن علاقات ألمانيا وإسرائيل، عاد وأكد النتائج المقلقة للبحث السابق في الموضوع قبل سبع سنوات: بعد ثمانية عقود من بدء تنفيذ "الحل النهائي للمشكلة اليهودية"، الذي أدى إلى تصفية ثلث الشعب اليهودي، فإن منظمة العلاقات بين الألمان والإسرائيليين قصة حب من طرف واحد – للإسرائيليين تجاه ألمانيا.

حسب البحث، فإن لـ 46 في المئة فقط من الألمان رأياً إيجابياً عن إسرائيل، بينما لـ 34 في المئة من الألمان رأي سلبي عنها. 93 في المئة من الألمان لم يزوروا إسرائيل، 66 في المئة من الألمان لم يكونوا على اتصال مع إسرائيل

و42 في المئة من الألمان ليسوا معنيين بالأخبار من إسرائيل. وفي ضوء العلاقة الواهنة لمعظم الألمان مع إسرائيل والإسرائيليين، يتضح السبب من وراء رأي الألمان السلبي عن إسرائيل بهذا القدر: ليس لدى معظم الألمان فكرة عما يجري في إسرائيل. وأولئك الذين يسعون للاطلاع على ما يجري فيها، يتلقون معلومات من وسائل إعلام ألمانية ذات ميل مناهض لإسرائيل، مثل البث الألماني العام.

بالمقابل، لـ 63 في المئة من الإسرائيليين رأي إيجابي عن ألمانيا ولـ 19 في المئة فقط رأي سلبي. 58 في المئة من الإسرائيليين لم يزوروا ألمانيا قط، ولم يكن لـ 71 في المئة منهم أي اتصال مع ألمان، 58 في المئة من الإسرائيليين غير معنيين بالأخبار من ألمانيا. في ضوء العلاقة الواهنة للإسرائيليين مع ألمانيا، يثور العجب من أين لأغلبية متماسكة بهذا القدر في إسرائيل رأي إيجابي عن ألمانيا ومن المسؤول عن خلق هذا الانطباع الإيجابي، خصوصاً في ضوء حقيقة أن 35 في المئة فقط من الألمان يعتقدون أن بلادهم تتحمل مسؤولية خاصة ما بسبب الكارثة، 49 في المئة من الألمان يعتقدون أنه يجب التوقف عن الحديث كثيرا عن الكارثة بعد 80 سنة من الكارثة، و36 في المئة من الألمان يشبهون بين الكارثة ومعاملة إسرائيل للفلسطينيين.

لا توجد الإشكالية في منظومة العلاقات بين الدولتين فقط في أوساط الرأي العام الألماني، بل أيضاً على المستوى الحكومي – المؤسساتي. ويشهد على ذلك العناق الشديد الذي حظيت به حكومة بينيت-لبيد من جانب حكومة يسار – الوسط الألمانية للمستشار أولاف شولتس، ونهج الابتعاد الموبخ الذي تتخذه الحكومة الألمانية تجاه حكومة اليمين الحالية في إسرائيل. يمكن عزو فوارق المعاملة للطابع السياسي المختلف للحكومتين في برلين تل أبيب. ومع ذلك، حتى عندما كانت في برلين حكومة برئاسة مستشارة من الحزب المحافظ، أنجيلا ميركل، ساد توتر كبير بين العاصمتين، مع أن مستوى العلاقات الثنائية في مجالات عديدة نمت وازدهرت بشكل غير مسبوق.

بودي القول: لدى المؤسسة الألمانية مشكلة بنيوية مع حكومات يمينية إسرائيلية، تترجم إلى نشاط ألماني عملي لتغيير الواقع السياسي الإسرائيلي وتصميمه بحيث يتناسب واحتياجات السياسة الخارجية الألمانية. الوسيلة الأساس في خدمة هذا الهدف هي المال الألماني الكثير المستثمر في إسرائيل بتشجيع منظمات معارضة لليمين يضخ عبر الصناديق السياسية الألمانية من اليسار واليمين.

منذ اتفاقات التعويضات التي وقعت قبل 70 سنة، نشأ انطباع بأن إسرائيل متعلقة بالأموال الألمانية. هذه المعادلة التاريخية لم تعد ذات صلة: فألمانيا اليوم متعلقة بالعلم الإسرائيلي في مجالات عديدة، والتعاون مع إسرائيل هو مصلحة ألمانية حيوية؛ بمعنى أن ميزان التعلق تغير. لم يتبقَ الآن إلا تعديل القسم المتبقي من

هذه المعادلة، والذي يسمح لألمانيا بالتأثير على السياسة الإسرائيلية بخلاف المصالح الحيوية الإسرائيلية: العمل على وقف التمويل الألماني الذي يقوض وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ولإسرائيل حق كامل للمطالبة بوقف هذا التمويل، بينما ليس لألمانيا مثلاً حق للتعبير عن الرأي في الإصلاح القضائي في إسرائيل. إذا كان للألمان مال فائض، فليستثمروه في جلب شبان ألمان إلى إسرائيل كي يتعرفوا على إسرائيل كما هي وليس كما يبلغ عنها في وسائل إعلام ألمانية.

* * *

نيران الكراهية في حوارة تحرق بعض أطراف الائتلاف الحاكم برئاسة نتنياهو

ترجمة: وديع عواودة. صحيفة القدس العربي

يبدو أن إشعال النار في حوارة من قبل إرهابيين يهود قد أحرق أيضاً بعض أطراف حكومة الاحتلال، التي تشهد للمرة الأولى خلافات علنية يتبادل فيها بعض أقطابها الانتقادات والاتهامات. إذ يتهم قادة حزب "القوة اليهودية"، برئاسة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بعدم عقد المجلس الوزاري الأمني- السياسي المصغّر (الكابينيت) رغم "موجة الإرهاب"، وبعدم دعوتهم للمشاركة في جلسة تقييم أمني بدافع إقصائهم عن اتخاذ قرارات أمنية مهمة.

ونقلت الإذاعة العبرية العامة عن مصادر في الحزب الفاشي "القوة اليهودية" قولها إن بن غفير غضب لعدم إعلامه مسبقاً بقرار نتنياهو بإعادة فتح بيت الفلسطيني الذي نفّذ عملية في مستوطنة راموت، قبل أسبوعين، بعدما تبين أنه مستأجر، وأن ملكيته تعود لشخص آخر. كما قالت هذه المصادر إنه "من غير المعقول السماع عن مؤتمرات سياسية وأمنية من خلال وسائل الإعلام"، وذلك في إشارة لقمة العقبة التي أعلنوا عن رفض مخرجاتها بالقول: "ما حصل في الأردن يبقى في الأردن".

يقول مراقبون إن نتنياهو يحصد ما زرعه من أشواك، ويتعرض لوخزات مخالب القطط العنصرية التي رباها ورعاها وعاشرها بنفسه. كما جاء رفض نواب حزب "القوة اليهودية" المشاركة في مداولات الكنيست احتجاجاً على قيام قوات الاحتلال بإخلاء مستوطنين صعدوا مجدداً للبؤرة الاستيطانية "أفيتار"، القائمة على جبل صبيح، كردّ على عملية قتل المستوطنين في حوارة. وقد شارك بن غفير مع عدد من أعضاء حزبه في دخول البؤرة الاستيطانية المعلن عنها منطقة عسكرية مغلقة، وهناك، وبعد ساعات طويلة، تطرق لجرائم المستوطنين في حوارة، وبعد انتقادات واسعة لصمته، قال بن غفير إنه ينبغي عدم انتزاع القانون للأيادي.

لكن بعض نواب حزب بن غفير عبّروا بشكل مباشر عن دعمهم لإحراق حوارة، ودعوا للمزيد من حرق القرى الفلسطينية.

سياسات الاحتواء استسلام

وعبّر حزب "القوة اليهودية" عن غضبه بمقاطعته لأعمال الكنيست خلال تصويته على بيان سياسي طرحه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، فسارع قادة حزب "الليكود" لمهاجمة بن غفير واتهامه بالتصّرف غير المسؤول ضد حكومة اليمين، لكنه سارع هو الآخر للرد باتهام مضاد بقوله إن سياسات الاحتواء التي يقودها نتنياهو "عديمة المسؤولية". ويعتبر حزب بن غفير، المدان هو نفسه بالإرهاب، أن على إسرائيل محاربة الإرهاب الفلسطيني بقوة بدلاً من الاستسلام له. يذكر أن شرطة الاحتلال اعتقلت ثمانية من بين مئات المستوطنين المشاركين في جريمة إحراق حوارة، وعادت وأطلقت سراحهم كافتهم أمس.

ومن المرجح أن تتصاعد الاختلافات والخلافات الداخلية بين أقطاب الائتلاف الحاكم لعدة أسباب، منها مشاركة بعض الأحزاب الصهيونية المتطرفة جداً، والتي تمارس الكراهية والعنصرية والاعتداءات بشكل سافر، متوهمة بإمكانية حسم الصراع مع الشعب الفلسطيني بالحديد والنار، وغير مكترثة بضغوط خارجية. في المقابل يدرك نتنياهو ووزراؤه المجربّون ما أدركه قادة صهاينة آخرون، أبرزهم رئيس الحكومة الراحل أرئيل شارون، أن هناك حدوداً للقوة، وأنه لا يمكن التعويل عليها فقط، ولا بد من البحث عن وسائل سياسية دبلوماسية لمنع التوتر من بلوغ درجة الغليان والانفجار، وعدم نزع الأغطية الدبلوماسية عن إسرائيل وفضح جرائمها أمام العالم وتعريضها لمحاكمة قادتها في محكمة الجنايات الدولية.

ويوجّه بعض المراقبين الإسرائيليين اللوم لنتنياهو نفسه باستذكارهم حقيقة قيامه هو شخصياً بتوحيد صفوف الأحزاب الصهيونية المتطرفة جداً في قائمة واحدة، مسبغاً الشرعية عليها رغم كونها فاشية وإرهابية، وذلك ضمن مساعيه للعودة للحكم قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ويدرك نتنياهو ما أدركه قادة صهاينة آخرون، أبرزهم شارون، أن هناك حدوداً للقوة، وأنه لا يمكن التعويل عليها فقط، ولا بد من البحث عن وسائل سياسية دبلوماسية. ويوضح هؤلاء المراقبون أن نتنياهو يحصد ما زرعه من أشواك، ويتعرض لوخزات مخالب القطط العنصرية التي رباها ورعاها وعاشرها بنفسه.

ويحذر الجنرال في الاحتياط عاموس مالكا من أن مثل هذه الجرائم المرتكبة من قبل المستوطنين ستهدد مستقبل اتفاقات التطبيع مع دول عربية ترى نفسها محرجة أمام ما يجري، علاوة على تحذيره من أن هذا الحريق في الأراضي الفلسطينية سيعيق مخططات إسرائيل للتفرغ لمكافحة المشروع النووي الإيراني.

نتنياهو يحاول تهدئة المعارضة والإسرائيليين

ورغم تغيّب نواب حزب "القوة اليهودية"، وكذلك نواب حزب آخر مشارك في الائتلاف الحاكم، حزب "يهدوت هتوراة" (احتجاجاً على عدم تلبية مطالب مالية) حظي بيان نتنياهو بدعم أغلبية 55 نائباً مقابل معارضة 53 نائباً، بسبب تغيب عدد من نواب المعارضة أيضاً. وقال نتنياهو في بيانه "إن الله سينتقم لدم المستوطنين الشقيقين، ونحن أيضاً سننتقم لهما"، وتابع: "عندما أقول نحن، فهذا يعني قوات الأمن فقط، وهي تعرف كيف تفعل ذلك". وعلى خلفية اتهامات المعارضة بأن حكومته لا تفعل شيئاً، وبخلاف وعودها بتثبيت الأمن والهدوء، فإن الإسرائيليين يرون العكس. قال نتنياهو إن حكومته تعمل بكل الوسائل من أجل محاربة "الإرهاب"، كتشريع قانون طرد عائلات "المخرّبين"، وتشريع قانون الحكم بالإعدام عليهم، منوهاً أن هذه خطوات غير مسبوقة. ودون إدانة جرائم المستوطنين في حوارة، اكتفى نتنياهو بالقول: "إن هذه هي وظيفة قوات الأمن، ولا مكان للفوضى في أي مكان، ولن نقبل واقعاً يتصرف كل على هواه". وخلال ذلك صرخ نواب عرب في وجه نتنياهو، وهم يتهمونه بأنه هو من بدأ عملياً إحراق حوارة".

على حافة مأساة أمنية

في تعقيبه على نتنياهو، قال رئيس المعارضة يائير لبيد في الكنيست، مخاطباً أقطاب الائتلاف الحاكم: "انظروا بماذا تنشغلون. بالأمس الأول قتل شقيقان، وكتائب إرهابية استيطانية ترتكب جريمة في حوارة، لكن مداولات لجنة القانون والدستور لا تتوقف، ولو لدقيقة، عن تشريع قوانين، والشعب يتقطع إلى قطع، لكن ما يهمّكم أمر واحد فقط: مواصلة مسيرة تدمير المجتمع الإسرائيلي".

من جهته، حذّر رئيس حزب "المعسكر الرسمي" بيني غانتس من أن إسرائيل تتواجد على حافة مأساة أمنية. وأكد، خلال جلسة كتلة الحزب في الكنيست، أن بعض الجهات في الحكومة تُزَوِّدُ "الإرهاب" بالوقود، متهماً بنيامين نتنياهو بقيادة الدولة إلى واقع أمني صعب وخطير. وأضاف غانتس أنه "لا حكومة اليوم في اسرائيل، بل فوضى، وأن ما تفعله ليس الطريقة الصحيحة لمحاربة الارهاب، بل لخلق فلتان". وفي إشارة لتصريحات الوزيرين بن غفير وباتسلئيل سموتريتش حول رفضهما تفاهمات قمة العقبة أضاف غانتس: "إن قمة العقبة تحولت من فرصة هامة إلى خلل إستراتيجي، بعد أن قامت إسرائيل بنفي ما جاء في بيان رسمي صدر عن الولايات المتحدة حول التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال هذا المؤتمر، محذرًا من احتمال أن يشّكل ذلك بداية كسر الدعم الإستراتيجي الأمريكي". وفي خضم كل ذلك، أعلن رئيس حزب "نوعام" الديني المتشدد آفي معوز، نائب وزير التربية والتعليم، عن استقالته من الحكومة احتجاجاً على عدم تطبيق الاتفاقات الائتلافية

معه، خاصة تلك المتعلقة بالتربية اللامنهجية والمتعلقة بالهوية اليهودية، وتنظيف المناهج التعليمية من مضامين مؤيدة للمثليين. وجاء ذلك بعد ساعات من تصريحات لنتنياهو حاول فيها تهدئة المعارضة بالقول إنه لن تستبدل الديمقراطية بدكتاتورية، ولن تهدم المحكمة العليا بجرافة، مشدداً على عدم سماحه بالمساس بحقوق المثليين. وفي الأثناء يواصل رئيس إسرائيل يتسحاق هرتسوغ الاتصالات مع مندوبي جمعيات وجهات أهلية يهودية في محاولة للتوصل لتسوية بين المعسكرين المتصارعين حول "خطة الإصلاحات القضائية" الحكومية التي تعتبرها المعارضة "انقلاباً على الديموقراطية".

* * *

معاريف: مسؤولية واشنطن تجاه إسرائيل: دعوة هيرتسوغ لواشنطن وإحياء "الرباعية" وفتح القنصلية

بقلم ميخائيل هراري

تبعث التطورات الدراماتيكية في إسرائيل اهتماماً أقصى في الساحة الدولية. فقد نقل وزير الخارجية الأمريكي والسفير الأمريكي في البلاد بل والرئيس بايدن، رسائل حذرة من القلق لحكومة إسرائيل، وبالطبع في ظل محاولة مفهومة بالحفاظ على علاقات عمل معها. إضافة إلى ذلك، فإن السياسة المتحققة حول الساحة الفلسطينية والتخوف من تصعيد في الميدان، تقض مضاجع بعض من اللاعبين مع التشديد على الولايات المتحدة، ودول في المنطقة كالأردن ومصر والإمارات. وشهد البحث الذي جرى في مجلس الأمن في الأمم المتحدة على ذلك بشكل واضح، لكن يبدو أن اللاعبين ذوي الصلة، مع التشديد على واشنطن، يسعون في هذه المرحلة إلى الحفاظ على مجال مناورة مع إسرائيل (والفلسطينيين). لكن هذا غير كاف. فالمفترق الذي فيه إسرائيل اليوم، بل والمنطقة كلها أيضاً، يستوجب عملاً استراتيجياً أكثر. بدونه لا يمكن وقف التدهور إذا ما وقع. لا يمكن أن تتهرب الولايات المتحدة من مسؤوليتها، وبالتالي فما الذي بوسعها أو حتى واجبها، أن تفعله الآن لتساعد حكومة إسرائيل كي تساعد نفسها؟

ثلاث أفكار كمثال: أولاً، دعوة رئيس الدولة هيرتسوغ إلى واشنطن في المدى الزمني الفوري. على الزيارة أن تتخذ طابعاً رسمياً وتتضمن نشر بيان مشترك للرئيسين يشدد على بضع نقاط أساسية ومهمة. في القسم الأول – الحلف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة؛ والقاعدة المتينة للعلاقات بين الدولتين القائمة على أساس المصالح والقيم المشتركة؛ ودعم واضح لرؤيا الدولتين، ودعوة عاجلة إلى استئناف الحوار بين الطرفين. في القسم الثاني – موقف واسع لمضامين القيم المشتركة للدولتين: ديمقراطية لامعة، ومجتمع

تعددي وليبرالي، وأجهزة حكم قوية وتؤدي مهامها في ظل تشديد خاص على جهاز القضاء، وبخاصة في غياب حماية الدستور.

ثانياً، إحياء دور الرباعية: التغيير الذي طرأ في مكانة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في سلم الأولويات الدولي، يبدو واضحاً: فالظروف الآن ليس كأمس وأول أمس، وتستوجب التشمير عن الأكمام، وبالطبع في ظل فهم بأن اهتمام الأسرة الدولية موجه نحو الحرب في أوكرانيا. إن عدم أداء الرباعية لمهامها (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وروسيا) مفهوم، ولكن حان الوقت لاستئناف أعمالها، بالطبع بدون روسيا. فاجتماعها المتجدد سيؤشر إلى قلق الأسرة الدولية من التطورات والمخاطر تجاه الساحة الفلسطينية. سيدور الحديث عن رسالة مهمة توجه إلى الطرفين، وأساساً إلى إسرائيل.

ثالثاً، إعادة فتح القنصلية الأمريكية شرقي القدس: يدور الحديث كما هو معروف عن موقف واضح لإدارة بايدن، لم يتحقق لأسباب مختلفة. هذا هو الوقت لتحقيقه. فهل يدور الحديث عن خطوات استراتيجية أم استفزازية من جانب الإدارة الأمريكية تجاه إسرائيل؟ لا وكلّا، بالتأكيد لا حيال التطورات غير المسبوقة، وأساساً الخوف من فقدان السيطرة في الساحتين، الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. قد لا ترتاح حكومة إسرائيل من ذلك، لكن الساعة الآن تستوجب رفع المستوى، بقدر مناسب، من جانب واشنطن.

* * *

هآرتس: لا مستوطنات لـ 6 أشهر والاستئناف في شرم الشيخ.. "العقبة" بين النتائج والواقع

بقلم جاكي خوري

تعهدت إسرائيل بعد مناقشة البناء الجديد في المستوطنات لمدة أربعة أشهر، بعدم المصادقة على شرعنة بؤر استيطانية جديدة لمدة ستة أشهر، هذا ما جاء مساء أمس في البيان الختامي المشترك في نهاية المؤتمر الأمني الدولي في العقبة. صادقت الولايات المتحدة على هذه الأقوال في بيان رسمي نشرته. رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، قال إنه لن يحدث أي تغيير في قرار الكابينت حول شرعنة البؤر الاستيطانية العشرة وبناء وحدات سكنية إضافية في المستوطنات.

"ليس هناك أي تجميد للبناء أو أي تغيير للوضع الراهن في الحرم، ولا توجد أي قيود على نشاطات الجيش الإسرائيلي"، قال هنغبي. وتطرق رئيس الحكومة إلى البيان الختامي، وقال إن البناء والتسوية، حسب تعبيره، في الضفة "سيستمران طبقاً للجدول الزمني الأصلي للتخطيط والبناء بدون أي تغيير. لا يوجد ولن يكون أي

تجميد". في البيان الذي نشره رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بعد انتهاء المؤتمر، لم يتطرق لتعهد إسرائيل بعدم مناقشة البناء الجديد في المستوطنات.

مصدر سياسي رفيع قال إن إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتفقتا في الجلسة على إقامة لجنة أمنية مشتركة تبحث استئناف التنسيق الأمني بينهما. حسب هذا المصدر، فإن اللجنة الأمنية "ستبحث قدرة السلطة على محاربة الإرهاب في الضفة". في البيان الرسمي كتب أن الطرفين اتفقا على اللقاء مرة أخرى في شرم الشيخ في مصر في الشهر القادم، للدفع قدماً بالأهداف التي تم الاتفاق عليها. وكتب أن المشاركين أكدوا على الالتزام بجميع الاتفاق الموقعة بينهم لوقف التصعيد والعنف في المنطقة والحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

وقال المصدر أيضاً بأن اللقاء تقرر قبل شهر رمضان لفحص التقدم في المحور الأمني قبل بدايته. وحسب قوله، فقد تم الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة مدنية مشتركة "تعمل على المضي بخطوات اقتصادية تبني الثقة" أمام السلطة. وحسب مكتب الرئيس محمود عباس، فقد عبر ممثلوهم في اللجنة عن معارضة هدم بيوت المخربين وطرد الفلسطينيين. وأكدوا أمام ممثلي هذه الدولة الحاجة إلى إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية. وقد شارك في القمة ممثلون أمنيون ودبلوماسيون من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر والولايات المتحدة.

لم يكن في البيان المشترك أي تطرق لتجميد القرارات التي اتخذت في السابق فيما يتعلق بالبناء في المستوطنات. وقالت للصحيفة مصادر مطلعة على الأمر بأن آلاف الوحدات السكنية التي تمت المصادقة عليها في مجلس التخطيط الأعلى في الأسبوع الماضي هي كل خطط البناء التي كانت جاهزة للمصادقة. وحسب أقوالهم، التعهد بعدم مناقشة بناء جديد في المستوطنات لمدة أربعة أشهر لا يشكل أي تنازل حقيقي من قبل إسرائيل، لأن خطط البناء بحاجة إلى عمل كبير من وراء الكواليس، لذلك كانت ستمر في الأصل بضعة أشهر إلى أن يستطيع المجلس الموافقة على بناء وحدات سكنية إضافية.

مصدر فلسطيني رفيع قال للصحيفة بأن القضية أثارت الخلاف مع الممثلين الفلسطينيين. الوزير في وزارة الدفاع، بتسلئيل سموتريتش، أوضح بأن قرار الكابنيت فيما يتعلق بشرعنة البؤر الاستيطانية والدفع بالبناء سيتم تطبيقه. "ليس لدي أي فكرة حول ما تحدثوا أو لم يتحدثوا عنه في الأردن، لكنني أعرف أمراً واحداً، وهو: لن يحصل تجميد للبناء وتطوير المستوطنات حتى ولو ليوم واحد"، كتب في صفحته في "تويتر".

"سيستمر الجيش الإسرائيلي في إحباط الإرهاب في "يهودا والسامرة" بدون قيود".

في موازاة انعقاد المؤتمر، دعا الوزير عقب عملية إطلاق النار في حوارة التي قتل فيها إسرائيليان، إلى إعادة البعثة الإسرائيلية إلى البلاد. لن تتحقق "التهدئة" عندما سيضرب الجيش الإسرائيلي مدن الإرهاب ومثيريه بدون أي رحمة، بالدبابات والطائرات المروحية وبصورة ترسل رسالة بأن صاحب البيت قد أصيب بالجنون، وعندها لن تكون لديهم رغبة للمس بنا"، قال الوزير. وكتب وزير الأمن الوطني، إيتمار بن غفير، في تويتر أيضاً بأن "ما كان في الأردن (هذا إذا كان) سيبقى في الأردن".

في وقت سابق، دعا ملك الأردن، الملك عبد الله، المستشار الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، إلى زيادة الجهود من أجل التوصل إلى التهدئة بين إسرائيل والفلسطينيين قبل شهر رمضان المرتقب بعد شهر تقريباً. تحدث الملك مع المستشار بريت ماكغروك على هامش المؤتمر الأمني الذي عقد أمس بمشاركة ممثلين عن إسرائيل والفلسطينيين في محاولة لمنع التصعيد.

حسب بيان القصر الملكي في الأردن، أكد الملك في محادثاته مع المستشار الأمريكي على الحاجة إلى جهود إقليمية ودولية لوقف التصعيد في الضفة الغربية ووقف جميع الخطوات أحادية الجانب التي قد تمس الاستقرار في المنطقة. وأكد الملك أيضاً الحاجة إلى العودة إلى العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس حل الدولتين في حدود 1967. الملك نفسه لم يشارك في القمة، لكنه التقى أعضاء البعثة الأمريكية، من بينهم ماكغروك ومساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، برباره ليف.

البعثة الإسرائيلية في القمة، التي عقدت تحت ضغط من أمريكا لعقدها، ضمت رئيس "الشاباك" رونين بار، ورئيس هيئة الأمن القومي تساحي هنغبي، ومنسق أعمال الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية] غسان عليان، ومدير عام وزارة الخارجية رونين ليفي. وحسب أقوال مصادر أردنية، فإن البعثة الفلسطينية ضمت مقربين من رئيس السلطة، من بينهم رئيس المخابرات ماجد فرج، وسكرتير اللجنة التنفيذية في م.ت.ف حسين الشيخ، والمستشار السياسي لمحمود عباس مجدي الخالدي، والمتحدث بلسانه نبيل أبو اردينة.

وجه الجمهور الفلسطيني انتقاده لعقد المؤتمر في ظل ما اعتبر "استمرار العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية". مصدر فلسطيني رفيع قال للصحيفة بأن إسرائيل تحاول تسويق المؤتمر على أنه خطوة لإعادة التنسيق الأمني والعمل فقط من أجل المصالح الأمنية الإسرائيلية عن طريق تعزيز الأجهزة الأمنية الفلسطينية بدون أي أفق سياسي. هذا الموقف يضع محمود عباس وقيادة السلطة في وضع سلبي جداً أمام الرأي العام الفلسطيني. وفي رام الله يدركون أن مؤتمراً بمشاركة المستويات الأمنية لا يمكن أن يؤدي إلى خطوات سياسية في هذه المرحلة، وأنه تم عقده بضغط من أمريكا ومصر والأردن.

* * *

هآرتس: أهلية نتنياهو رئيساً للوزراء.. بين تحذيرات المستشارة وقول اليمين "هو فوق القانون"

صوتت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع أمس على الدفع قدماً بمشروع القانون – تعديل القانون الأساس: الذي يستهدف منع الإعلان عن عدم أهلية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وذلك بهدف إحباط مسبق لسيناريو تعلن فيه المستشارة القانونية للحكومة غالي بهرب ميارا عن عدم أهلية نتنياهو القانونية وبأن استمرار ولايته يمس بالإجراء القضائي الجاري ضده. كعادتهم، تجاهل الوزراء أقوال المستشارة التي عارضت المشروع وحذرت من أن تفاصيله ستخلق "أوضاعاً عبثية" و "ثقباً أسود" قانونياً.

للمستشارة القانونية للحكومة صلاحية الإعلان عن عدم الأهلية القانونية لرئيس الوزراء إذا كان في ولايته ما يمس بإجراء قضائي أو بالتشريع. هذه الصلاحية مقيدة بملابسات شاذة ومتطرفة للغاية، لكن هذا الطابع مناسب للواقع الذي علقت فيه الدولة: سلسلة مسرحيات تشريع غايتها هدم الديمقراطية تهدف للإحسان للمتهم نتنياهو. وتنشغل بهرب ميارا في هذه المرحلة في استنفاد عملية تسوية تضارب المصالح التي تلزم نتنياهو كي تمتنع عن تنفيذ عدم الأهلية. ومع ذلك، فإن رفاق نتنياهو في الائتلاف لا يهدأون، ويسعون لوضعه فوق القانون وخارج قواعده. قد يبحث الائتلاف عن طريق يسمح لنتنياهو بتجاوز تسوية تضارب المصالح والتعديل المقترح على القانون الأساس يستهدف السماح له بالتصرف هكذا دون خوف من أن يتقرر الإعلان عن عدم أهليته.

إن استعداد الائتلاف لنتنياهو يجد تعبيره في استعداد أعضائه لتفكيك منظومات الدولة وتشويه القانون لتتلاءم واحتياجاته القضائية. لا يهمهم إذا كان مشروع القانون هذا خطيراً ويخلق وضعاً يكون فيه رئيس وزراء غير قادر على تأدية مهام منصبه لأسباب طبية أو نفسية والبقاء في منصب رئيس الوزراء؛ لأن اضطرارات سياسية لا تسمح بالإعلان عن عدم أهليته. ويدور الحديث عن خطوة تواصل للخطوة الدستورية الرامية إلى إدخال آريه درعي إلى الحكومة عبر شق من تحت الباب رغم قرار العليا في قضيته – من خلال تغيير بأثر رجعي للقانون الذي ينطبق على إبعاد وزراء ونواب وزراء عن مناصبهم (قانون درعي 2). يدور الحديث عن تشريع أساس شخصي آخر، وهو لا يرمي إلى الإحسان للجمهور بل إلى أصحاب الفخامة رغم المصلحة العامة. بدلاً من طرد من تعفن ومن تجاوز القانون أو اخترق التعهدات والاتفاقات الملزمة، يبدو أن الرقابة القضائية هي التي تطرد من المدينة. وبغياب رقابة قضائية ستمتلئ القوانين الأساس بأقوال مشينة تخدم احتياجات شخصية وحزبية على حساب الجمهور. والنتيجة: قانون أساس كقانون التفافي محكمة العدل العليا. بدون رقابة قضائية على القوانين الأساس، ستشكل هذه القوانين بلطة لتصفية القيم الأساس للدولة.

* * *

يديعوت أحرونوت: "أعدموهم واضربوهم بلا رحمة".. والمستوطنون: الثنائي اليميني وحده يمثلنا

بقلم ناحوم برنياع

يجتاز طريق رقم 6 بلدة حوارة على طولها. يكون الطريق مزدحماً في معظم ساعات النهار: فلسطينيون في الطريق إلى نابلس، يهود في الطريق إلى مستوطنات مثل "ألون موريه" و" إيتمار"، و"هار براخا"؛ مركبات للجيش ولحرس الحدود. يهود وفلسطينيون يصلون إلى الكراجات والمحلات. في ما يرتسم ظاهراً كتعايش. أطفال يعرضون بضاعتهم للعالقين في أزمة السير. يعتمل الإرهاب من تحت هذا النشاط اليقظ. الفرصة مريحة. هيلل ويغيل ينيف، الأخوان، أطلقت عليهما النار في سيارتهما. المخرب انتظر السيارة على قارعة الطريق، توجه، سحب المسدس وأطلق النار على الأخوين من مسافة صفر. قتل لغرض القتل، في منتصف الطريق، في منتصف النهار؛ ثمن رهيب للعائلة التي فقدت ابنين في يوم واحد.

لا يزال أثر القتل يحز ويغيظ.انطلق فتيان يهود للثأر من سكان حوارة والقرى المجاورة. فأحرقوا عشرات المنازل والسيارات، وأطلقوا النار على السكان. أعمال من هذا النوع تحظى باللقب المغسول "شارة ثمن". كان الثمن هذه المرة مزدوجاً ومضاعفاً، بحجوم غير مسبوقة. شخص واحد على الأقل أطلقت النار عليه، وقتل، وثمة آخرون أنقذتهم قوات الأمن من بيوتهم قبل لحظات من اشتعال المنازل بالنار. الفتيان اليهود الذين اجتاحوا القرى كانوا يعرفون بأن يد قوات الأمن مقيدة، وفي أقصى الأحوال سيعتقلون لليلة أو اثنتين. فهم محصنون ضد القانون: حكم الدولة لا تنطبق عليهم.

تجسد الأحداث العبث الذي في مناطق "يهودا والسامرة". قوات الأمن ستعثر على المخرب القاتل. إذا ما سلم نفسه فسيقضي باقي حياته في السجن. الفتيان اليهود الذين اجتاحوا القرى كانوا يعرفون بأن يد قوات الأمن مقيدة، وفي أقصى الأحوال سيعتقلون لليلة أو اثنتين. فهم محصنون ضد القانون: حكم الدولة لا تنطبق عليهم.

تبرز الصعوبة أكثر في الحكومة الحالية. وزيران كبيران، بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير، عقبا على قتل الأخوين ببيانين حماسيين؛ طالب سموتريتش الجيش الإسرائيلي بـ"ضرب المدن الفلسطينية بالدبابات وبالمروحيات، بلا رحمة، بشكل يبث بأن رب البيت جن جنونه؛ أما بن غفير فتباهى بعقوبة الموت للمخربين التي عمل عليها أمس في الحكومة، حسب صيغته. الفتيان المشاغبون يرون فيهما وفي كتلتيهما إسناداً أخلاقياً لأفعالهم. صحيح أن رئيس الوزراء طلب ألا يؤخذ القانون بالأيدي، لكنهم لن يستمعوا إلا لمن يريحهم أن

يستمعوا إليه. على الحكومة أن تقرر ما هي، هل تتصرف في "المناطق" [الضفة الغربية] بصفتها صاحبة السيادة، هل هي مصممة على فرض النظام والقانون على العرب واليهود على حد سواء، أم تشكل ورقة تين لـ "فتيان تلال" يفعلون في "المناطق" وكأنها لهم. السؤال واجب أيضاً للجيش الإسرائيلي، الذي يخفق في التغلب لا على الإرهاب الفلسطيني ولا على الإرهاب اليهودي.

سموتريتش وبن غفير يعكسان المشاغبين في حوارة ويتذكران على نحو شبه مؤكد نفسيهما: عندما كانا في جيلهم تصرفوا مثلهم. فهل نضجوا؟ ربما، ولكن ليس كفاية. وعيون الإسرائيليين وكذا عيون حكومات في العالم تفحص هذه الحكومة يومياً. من جهة تطالب بمزيد من القوة والصلاحيات والحريات لنفسها، ومن جهة أخرى تبدي ضعفاً مقلقاً في المجالات التي لها قوة فيها. ما حصل هذه الليلة في حوارة نوع من الاختبار.

* * *

هآرتس: هل تنتظر إسرائيل قول الرئيس التونسي "نحن الديمقراطيتان الوحيدتان في الشرق الأوسط"؟

بقلم تسفي برئيل

تركيا وهنغاريا وبولندا، ومرة أخرى تركيا وهنغاريا وبولندا. كم مرة ستتوافق هذه الدول على تشكيل نموذج لإسرائيل بدون أن تأخذ عمولتها مقابل هذا الاستخدام. سيأتي يوم، لن يكون بعيداً، سيقولون لنا فيه: كفى. كفى للاستخفاف بدولتين أوروبيتين ودولة أخرى تريد أن تكون أوروبية. جدوا نموذجاً آخر للتقليد: إسرائيل في الشرق الأوسط. وهي ليست الديمقراطية الوحيدة فيه، فهي تقترب لتكون شبيهة بأخواتها التي تتحدث العربية. إذا كان الأمر هكذا، فتفضلوا وخذوا الإلهام منها. واحدة منها على الأقل، هي تونس، مستعدة لتقديم نموذجها. هذه الدولة الصغيرة التي بدأت حملة الربيع العربي في كانون الأول 2010، نجحت في فترة قصيرة في إزاحة النظام الديكتاتوري للرئيس زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي التي تتملكها شهوة الرفاهية، وإقامة نظام ديمقراطي.

كانت تونس ماثلة أمام عيون ملايين العرب الذين خرجوا للتظاهر في شوارع مصر واليمن وسوريا وليبيا والمغرب والأردن. هؤلاء تطلعوا إلى تأسيس ديمقراطية في بلادهم، التي مثلما في تونس، ستحصل على فصل السلطات: منظومة القضاء ستكون مستقلة، وسيكون في البرلمان مكان محترم لمعارضة قوية ذات وزن، ولن تكون حرية التعبير فيها مجرد بند استعراضي في الدستور، بل ممارسة مقدسة. وسجلت تونس "في" في كل البنود. إضافة إلى ذلك، لا يوجد في تونس فصل بين الدين والدولة. الحزب الديني، النهضة، وهو فرع من حركة الإخوان المسلمين، حصل على 37 في المئة من الأصوات في الانتخابات الأولى بعد الثورة، في 2011،

وشكل الحكومة. ولكن نشأت أزمة سياسية على خلفية الخوف من أسلمة الدولة ومقتل سياسيين علمانيين، جعلت الحزب يتنازل عن السلطة وأفسح المجال لائتلاف واسع جديد، علماني في معظمه، لتشكيل الحكومة. لا توجد في إسرائيل إمكانية للحلم بمثل هذه الخطوة.

بقيت الديمقراطية في تونس على قيد الحياة رغم العمليات التي نفذها فيها نشطاء "داعش" والتنظيمات الإسلامية المتطرفة الأخرى، والأزمات الاقتصادية وكورونا. في الانتخابات الرئاسية في 2019 لم يحلم أحد بأنها ستكون المشهد الديمقراطي الأخير. فقد انتخب للرئاسة بروفيسور في القانون، هو قيس سعيد، وهو محافظ متشدد، تكنوقراطي ويكره المثليين. خلال سنتين، في تموز 2021 نفذ انقلاباً نظامياً في بلاده. قام بحل البرلمان بجرة قلم، وأقال رئيسة الوزراء والوزراء، وجمد الدستور، وأعلن بأنه سيدير البلاد بمراسيم رئاسية. اندلعت مظاهرات كبيرة على الفور، وخلقت احتجاجاً عاماً وسياسياً في جميع مدن الدولة، لكن النتيجة بقيت على حالها. في شباط 2022 قام سعيد بحل مجلس القضاء الأعلى، الذي كان من أعضائه قضاة ومدعون عامون وأكاديميون ومثقفون. حتى ذلك الوقت، كان هذا المجلس يحظى بالاستقلالية وكان مسؤولاً، ضمن أمور أخرى، عن تعيين القضاة والرقابة المهنية على المحاكم.

اتهم سعيد المجلس بالفساد والتسبب بأضرار للمواطنين بسبب تراكم ملفات طوال سنين، وبالأساس المس بالدولة. "لا يمكن تطهير الدولة بدون تطهير المحاكم وجهاز القضاء"، قال، وأقال 27 قاضياً، ومن المتوقع تقديم هؤلاء للمحاكمة بسبب الجرائم التي ارتكبوها أثناء توليهم مناصبهم. في الوقت نفسه، عين "مجلس قضاء مؤقتاً"، تم اختيار معظم أعضائه من قبله بالطبع، وهم مجندون لمهمة القضاء على استقلالية الذراع القضائي. يستند سعيد بالأساس إلى الجيش والشرطة، وإلى الحرس الوطني أيضاً، وشرح لضباطه بأن "واجبكم المقدس هو محاسبة كل من يرتكب جرائم ضد الدولة. وكل مجرم لن يتمكن من التملص من المسؤولية. على الحرس الوطني وجهاز القضاء تأدية الرسالة ومواجهة المتآمرين ضد الدولة في السابق وما زالوا يفعلون ذلك". مؤخراً، حذر سعيد من اللاجئين الذين دخلوا إلى تونس من دول إفريقية. هدفهم، حسب قوله، تغيير البنية الديمغرافية في بلاده، ومنها التسلل إلى أوروبا وتحويلها إلى سوداء. من المهم معرفة من أين استقى هذه النظرية.

نظرية المؤامرة ضد الدولة، أي ضده، غير جديدة. نشر سعيد والمقربون منه في السنوات الأخيرة بأنه كانت هناك خمس محاولات لاغتياله وتسميمه وإطلاق النار عليه أو قتله بواسطة مغلفات متفجرة، ولكن لم يتم عرض أدلة على ذلك في أي حالة منها. شعبويته ضد القضاة والمدعين العامين تجعلهم يصفهم بأنهم

"يسارعون إلى حكم وإدانة الفقراء فقط، ومن سرقوا الخضار وليس من سرقوا المليارات، ويتآمرون ضد الدولة يتجولون بحرية. هؤلاء هم خونة". وعد بأن "الصواريخ منصوبة على منصات الإطلاق، وتكفي إشارة واحدة لضرب هؤلاء الفاسدين". سبق استخدام هذه الصواريخ ضد الصحافيين ورؤساء الأحزاب والمحاضرين في الجامعات وضد من كتب منشوراً أو عبر عن رأي يفسر بأنه انتقاد للرئيس.

قيس سعيد معارض شديد للتطبيع مع إسرائيل، ولكن مشكوك فيه أن يقدم دعاوى ضدها بسبب استخدامها لأساليبه. لأن بإمكانه من الآن فصاعداً القول بأن تونس وإسرائيل هما الديمقراطيتان الوحيدتان في الشرق الأوسط.

* * *

يديعوت: القوات الأمنية فقدت ردعها

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

ما حدث في حوارة بدأ بمقتل الأخوين، أحدهما جندي، مرورًا بالمشاغبات التي قام بها اليهود ضد الفلسطينيين من سكان البلدة، ووصولًا إلى التوجه للمستوطنات غير القانونية في افيتار؛ يشهد على فقدان ردع القوات الأمنية وقوات إنفاذ القانون تجاه الطرفين. فالفلسطينيون لم يعودوا يخافون من تنفيذ عمليات في وضح النهار، ذلك أن تمجيد الشهداء على "تيك توك" يتفوق على رغبتهم في الحياة. غضبهم من السلطة الفلسطينية الفاسدة وغير العاملة، والمواجهات المتكررة مع القوات الأمنية الإسرائيلية، تلاشي هي الأخرى أيضًا ما تبقى من الردع. لديهم سلاح وكل ما تبقى لا يهم، وهذا أيضًا هو السبب في أن الأدوات التي تطرح الآن على طاولة الحكومة الحالية لن تكون مجدية؛ عقوبة الإعدام وتدمير البيوت فقط يلهب النفوس بدلًا من أن يردع ويهدئ.

ربما طرد العائلات يكون أكثر فاعلية في ردع الفلسطينيين، لكنه سيورطنا على الساحة الدولية. إنه أمرٌ ينطوي على مشاكل قانونية غير بسيطة. بالنسبة للمشاغبين اليهود، لسنا بحاجة حتى لتخمين ما يلاشي ردع قوات إنفاذ القانون تجاههم، فهم يتلقون الدعم من الحكومة ومن الكنيست، ولذلك فهم يفهمون أنهم حتى وإن اعتقلوا فسوف يتحررون دون محاكمة، فقط إذا استطاعوا أن يصمتوا وقتًا كافيًا في التحقيق. كان الأمر كذلك حتى قبل أن تتشكل حكومة اليمين الكاملة، فما بالك الآن حيث الوزير سموتريتش يضع "لايك"

للأقوال التحريضية، ورئيس لجنة الأمن الداخلي تسفيكا فوغل يقول بوضوح إن حرق بيوت وسيارات حوارة هو الأمر الذي يريد أن يشاهده، وهو الذي سيعيد الردع. لتعلم يا سيد فوغل: أغلب الاحتمالات أن الحرائق في حوارة ستستخدم كمحفز للفلسطينيين للاستمرار في الهجوم من أجل الانتقام، وأداة في يد السلطة الفلسطينية تضرب بها إسرائيل على الساحة الدولية.

يجب الاعتراف بأنه لو تحرك الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود والشرطة سريعًا وبإصرار في حوارة بعد مقتل الأخويْن، لكان من المُمكن منع المشاغبات ضد الفلسطينيين ورد فعل القرويين الفلسطينيين التي تدهورت لمستوى المذبحة العنيفة المتبادلة في ساعات المساء. العنوان ظهر على جدار المنشورات في شبكات التواصل الاجتماعي التابعة للمستوطنين، بعد مقتل الأخويْن بوقت قصير. كان يجب أن يكون من الواضح للقادة أصحاب الخبرة في الميدان انه سوف يحضر مئات الشباب اليهود الغاضبين المحبطين، والذين سيحاولون على الأقل أن يقوموا بأعمال إجرام الحقد القومي. وفي مثل هذه الحالة، يجب أن نتعلم من التجارب، فالجيش الإسرائيلي لديه الخبرة حتى من أيام الانفصال عام 2005. من أجل مواجهة حدث له بعد أمني في محاربة "الإرهاب والعنف" المدني من أعمال الشغب الشعبي، يجب أن يكون هناك تفريق واضح بين القوة التي تعالج بمطاردة "المخرب القاتل" ومنع المزيد من التقليد والتأثير، وبين القوة التي يجب أن تسيطر على جمهور يهودي مشاغب ومنعه من تنفيذ مؤامرته.

نحن على مسافة حوالي ثلاثة أسابيع ونصف من شهر رمضان؛ لذلك سيُضاف عنصر آخر متفجر يُفاقم العنف في مناطق الضفة الغربية: المكون الديني الذي فوهة بركانه في المسجد الأقصى في القدس. إنه الوقت الذي يجب على القوات الأمنية أن تتخذ فيه خطوات مثل الاعتقالات الاستباقية الإدارية للمحرضين والمشاغبين الذين يتحركون على خلفيات دينية، بما في ذلك الأئمة. أداة أخرى هي التقليل قدر الإمكان من الاحتكاك بين اليهود والعرب في القدس ومحيطها، وكذلك في محاور الطرق في الضفة الغربية.

الجيش الإسرائيلي دخل أمس إلى وضع من "الأمن الروتيني المضاعف"، والذي فيه تواجد مضاعف في مراكز "الإرهاب" والإغلاق الجزئي لنابلس. من أجل ذلك، استدعى الجيش الإسرائيلي ثلاث كتائب من سلاح المشاة موسعة بوحدات النخبة من سلاح المظليين و"جفعاتي"، والتي جدواها ومنعها للإرهاب هي عند الحد الأقصى. الآن، الحكومة أيضًا يجب أن تسهم في قمع العنف على الأرض في كلا الجانبيْن، من خلال الامتناع عن التحريض والأعمال مثل البناء خارج المستوطنات؛ الأمر الذي يُلهب الأجواء لدى الفلسطينيين ويمنحهم أداة دعائية ضدنا.

لا معنى لذكر كل ما يُمكن القيام به، لكن في هذه الساعة التي نعيش فيها بالفعل ذروة الانتفاضة الثالثة، الأمر الأول هو تقليل الاحتكاك، تعزيز قوة السلطة الفلسطينية، وتذكر القاعدة اليهودية الأجمل "الصمت جيد لدى الحكماء."

* * *

معاريف: من القمة إلى الدرك الأسفل

بقلم تل ليف رام

مع ان القمة في العقبة اول أمس تعبر عن ارادة ومصلحة من الطرفين - فسواء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أم رئيس السلطة الفلسطينية ابو مازن يريدان منع مزيد من التصعيد عشية رمضان وعيد الفصح - غير أن الميدان يشتعل منذ الان، وقطار التصعيد الامني انطلق دون سيطرة من المحطة - وسيكون من الصعب جدا ايقافه.

ان العملية القاسية في حوارة واعمال شغب المستوطنين في القرية في اعقابها ليست حدثا اضافيا آخر في سلسلة احداث وتصعيدا امنيا يتواصل منذ نحو سنة. هذه احداث ذات مغزى من شأنها أن تكون المحفز لتصعيد اضافي في الميدان.

من يعتقد وحتى يقول علنا ان ثأر حوارة هو الحل لتحقيق الردع الذي لا ينجح جهاز الامن في تحقيقه في الحرب ضد الارهاب سيصعب عليه على ما يبدو أن يفهم مدى الضرر لدولة اسرائيل، قيميا ودوليا ولكن لا يقل عن ذلك الضرر الامني ايضا.

عندما تتعاظم وتيرة الاحداث، يكون واضحا جدا لجهاز الامن بان عمليات اخرى هي مسألة وقت فقط. وقد استغل المخربون الفرصة في منطقة غور الاردن قرب اريحا لتنفيذ عملية إطلاق نار اخرى أمس. هذه ليست الاشارة الاولى الى أن هذه المنطقة تسخن هي الاخرى، بشكل غير مسبوق، ربما منذ بداية سنوات الالفين. حتى في السنوات القاسية بقيت اريحا المزدهرة نسبيا مرات عديدة خارج دائرة التصعيد. العملية في بيت العربا، تبدو كعملية مخطط لها أكثر بكثير من عمليات اخرى. بعد عملية إطلاق النار في المطعم في مفترق الموغ، التي فشلت يبدو ان المخربين الذين خططوا العملية أمس استخلصوا الدروس واجروا استعدادات مسبقة وجدا تعبيرها ايضا في التنفيذ. وقد تضمن هذا محور الهروب، حرق السيارة والهروب في سيارة اخرى، يبدو أنها عادت باتجاه اريحا في المنطقة الفلسطينية.

لم تبدأ الازمة الامنية في الضفة الغربية، ولعلها الاخطر منذ الانتفاضة الثانية في بداية سنوات الالفين، في حوارة أمس. بدايتها في عمليات الارهاب القاسية في السنة الماضية، الى جانب الاعمال التي ينفذها مقاتلو الجيش الاسرائيلي كل ليلة في مخيمات اللاجئين في جنين وفي قصبة نابلس.

في كل ما يتعلق بالعنف من جانب المستوطنين، فان جهاز الامن كله غفا في الحراسة. امكانية الضرر الكامنة يجب الان ان تكون واضحة للجميع ولا مكان للكلمات المغسولة. من يحرق منزلا ويعرض للخطر حياة انسان آخر على خلفية قومجية هو مخرب ينفذ عملية، ليس عمل شارة ثمن او جريمة قومية ولا اشقياء التلال. حرق منزل يساوي ارهاب وليس اي شيء آخر.

ان الضرر المحتمل لدولة اسرائيل، امنيا وسياسيا أكبر بكثير مما يمكن تقديره. جهاز الامن واساسا الجيش والشرطة فشلت في فهم صورة الوضع. وذلك رغم أنه كانت بعد العملية القاسية في حوارة مؤشرات واضحة في الميدان على أن رد فعل المستوطنين سيكون قاسيا.

استعد جهاز الامن في انماط محددة. في الاشهر الاخيرة، بعد العمليات، نشأ نمط عملي ثابت: مجموعات من الشبان، والذين لم يعودوا منذ زمن بعيد مجرد فتيان تلال، يصلون الى مفترقات معروفة، في منطقة حوارة في مفترق يتسهار ايضا، لأجل رشق الحجارة على سيارات فلسطينية.

قوات الامن تنتظر المتظاهرين في المفترقات المركزية، وهؤلاء يأتون بالفعل. لكن بالتوازي في عمل مخطط له في عدة مواقع تسلل عشرات الشبان في مجموعات مختلفة الى داخل القرية وبدأوا يعربدون. قرية حوارة، التي شهدت في السنوات الاخيرة، حتى التصعيد الاخير سنوات من الهدوء النسبي بل وانسجت حياة صغيرة مشتركة على الطريق المشترك لليهود والفلسطينيين - تروي بقدر كبير قصة التصعيد في السنة الاخيرة. صوت العنف ينتصر واتجاهات التصعيد يقررها المتطرفون في الجانبين، الذين يملون الوتيرة.

الاسناد للجيش في وجه قوى سياسية في اثناء انفاذ القانون يجب أن يقوده رئيس الوزراء. والا فانه حتى عشرة لقاءات اخرى في العقبة وفي شرم الشيخ لن تساعده على استقرار السفينة التي هي على اي حال غير مستقرة ايضا من ناحية سياسية واساسا بسبب الخلافات مع شركائه على يمينه.

* * *

انتقادات إسرائيلية لاستراتيجية "المعركة بين الحروب" في سوريا.. طرق جديدة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

أمضى الاحتلال عقدا من الزمن على شروعه بتنفيذ استراتيجية "المعركة بين الحروب" ضد الساحة السورية لاستهداف القوات الإيرانية وقوافل أسلحة حزب الله، بحيث لا تمر بضعة أيام أو أسابيع إلا وتنقل وسائل الإعلام عن هجوم غامض في الأراضي السورية. وأعلن الاحتلال عقب بعض الهجمات دون تردد مسؤوليته عنها، مما طرح تساؤلات إسرائيلية، حول مدى صوابية استمرار هذه الاستراتيجية، بعد مرور عشر سنوات على البدء فيها. ورغم أن هذه الاستراتيجية المعروفة اختصارا باسم "مابام"، تعتبر أهم حملة نفذها جيش الاحتلال في السنوات الأخيرة في سوريا، حيث تم تخصيص موارد مالية كثيرة لها من أجل ضمان استمرارها، وتأييد المنظومتين الأمنية والسياسية، لكن ذلك لا يمنع إعادة فحصها بحسب باحثين إسرائيليين، وتحليل آثارها وعواقبها بانتظام، لأن الوقت يتغير، ويشهد اختلافا في الوقائع، في حين ما زال الاحتلال يتمسك باستراتيجية قد تكون غير فعالة بما يكفي للتعامل مع الاتجاهات الجديدة والتهديدات الشاملة وطويلة المدى.

عيدان كدوري الباحثة في **معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب**، أشارت إلى أن "استمرار هذه الاستراتيجية سيبقي على القيود التي يفرضها النظام السوري على القوات الإيرانية في أراضيه، لكنه قد يترتب عليها ثمن يفوق المنفعة الإسرائيلية، لأن هذه الاستراتيجية تواجه الآن في شكلها الحالي تحدياً يتمثل بمعادلة رد الفعل الإيراني ضد القوات الأمريكية في المنطقة؛ وعدم القدرة على تعطيل أو تأخير جهود تعزيز إيران على الأراضي السورية؛ بل أسفرت عن توطيد العلاقات بين روسيا وإيران، وتعزيز هذا المحور، وتعميق التواجد الإيراني في سوريا، مما يتطلب فحصًا وصياغة استراتيجية مناسبة." وأضافت في دراستها أن "المطلوب الآن بعد مرور عقد كامل على اتباع هذه الاستراتيجية هو إعادة التفكير في أهداف جيش الاحتلال في إطار صياغة استراتيجية واسعة ومحدثة تجاه الساحة السورية، وبلغة الأرقام فقد شهدت سنوات 2018-2019 وقوع 18-22 هجومًا سنويًا، مقارنة بـ 36-32 هجومًا سنويًا حدث بين 2020-2022، وتعكس هذه الزيادة تحول منظومة الدفاع الجوي إلى عنصر مركزي في الاستراتيجية الإسرائيلية ضد الساحة الشمالية، بمعدل 3 غارات جوية شهرياً، وفي المجموع شهدت أعوام 2018-2022 تنفيذ 145 غارة جوية."

وأشارت إلى أن "الاستراتيجية الإسرائيلية بينما نجحت في إقناع الأسد بالطلب من إيران وممثليها عدم تنفيذ هجمات ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي السورية، لكن الهجمات الإيرانية على القواعد الأمريكية في المنطقة ردا على الغارات الإسرائيلية توضح الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة، وقد يؤدي لتقليص

مشاركتها لدرجة الانسحاب من سوريا خلافًا للمصالح الإسرائيلية، ولعل استمرار الهجمات يثير التساؤلات حول استمرار الدعم الأمريكي للحملة الإسرائيلية الهادفة لتقليص نطاق الجيش الإيراني في سوريا."

وأوضحت أن "التقارير الإسرائيلية المتوفرة تشير إلى أن جهود الضغط على النظام السوري ليست فعالة لمنع استمرار مشروع التسليح الإيراني، بدليل إنشاء منشآت إنتاج أسلحة تحت الأرض من أجل خلق حصانة طويلة الأمد ضد الضربات الجوية، مما جعل من التركيز الإسرائيلي على المطارات السورية في دمشق وحلب سببا لزيادة التوترات بين تل أبيب وموسكو، ومع اندلاع حرب أوكرانيا أعرب الإسرائيليون عن قلقهم من تقييد حرية العمليات الجوية في سوريا، والإضرار بمصالحهم فيها، رغم أن التنسيق العملياتي بين إسرائيل وروسيا لا يزال سليماً، لكن عددا من التطورات قد تشير لإمكانية تراجعه، في ضوء تقارب إيران وروسيا."

وتكشف الاستنتاجات الإسرائيلية أن استراتيجية المعركة بين الحروب تظهر بأنها غير فعالة بما يكفي للتعامل مع الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية الإيرانية الشاملة وطويلة الأمد، مما يتطلب من الاحتلال إعادة صياغة استراتيجية مناسبة، وإعادة التفكير بأهداف القوة الجوية وحدودها، وفحص أهداف الهجوم في سوريا، وفي نفس الوقت تقليص الهجمات على الأهداف المدنية كالمطارات والبنى التحتية، مقابل إمكانية تعزيز العمل السري فيها، بزعم أنها تنطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق مصالح الاحتلال. وأكثر من ذلك، تتحدث المحافل العسكرية الإسرائيلية عن معالم سياسة جديدة، ليست بديلة عن "المعركة بين الحروب"، ولكن معززة لها، ومن ذلك تكثيف الحرب السيبرانية والاقتصادية، والجهود الدبلوماسية والاقتصادية، سواء بالتعاون مع دول المنطقة، أو التجمعات السكانية داخل سوريا كالدروز والأكراد.

* * *

سموتريتش: "أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة من الوجود"

ترجمة: موقع عرب 48

المستشارة القضائية للحكومة تصادق على إجراء تحقيق ضد عضو الكنيست تسفي فوغيل الذي قال إنه يريد أن يرى "حوارة محترقة ومغلقة"* بن غفير: "قرار المستشارة القضائية دليل قاطع على ضرورة الإصلاح القضائي"

قال وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، اليوم الأربعاء، إنه "أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة من الوجود، وأعتقد أن على دولة إسرائيل القيام بذلك وليس أفرادا" في إشارة إلى المستوطنين الذين هاجموا حوارة يوم الأحد الماضي، وأحرقوا عشرات البيوت ومئات السيارات وأصابوا

عشرات المواطنين الفلسطينيين بجراح. وجاءت أقوال سموتريتش خلال كلمته في مؤتمر اقتصادي تعقده صحيفة "ذي ماركر."

وصادقت المستشار القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، اليوم، على إجراء تحقيق ضد عضو الكنيست تسفي فوغيل، من حزب "عوتسما يهوديت"، بشبهة التحريض على العنف في أعقاب أقواله إن هجوم المستوطنين على حوارة هو "الردع الأقوى منذ السور الواقي" في إشارة إلى اجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية، في العام 2002، وأنه يريد أن يرى "حوارة محترقة ومغلقة." وقال فوغيل في مقابلة إذاعية أنه يجب التوقف عن استخدام كلمة "تناسبية". وأضاف أن "علينا التوقف عن عدم الرغبة بتنفيذ عقاب جماعي (ضد الفلسطينيين) لمجرد أن هذا ليس ملائما لأنواع من المحاكم. وأنا أزيل القفازات. وإذا استمرينا بوضع القفازات فلن نحصل على ردع. وإذا توقفنا عن الاستيطان فلن نحقق سيادة."

وعقب وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، على قرار بهاراف ميارا بالتحقيق ضد فوغيل، قائلا إن "تلك المستشارة القضائية التي تدافع عن (النائب) أيمن عودة الذي هاجم الوزير بن غفير، وعن (النائب) عوفر كسيف الذي هاجم أفراد شرطة، وعن (رئيس بلدية تل أبيب) رون خولدائي الذي دعا إلى دماء في الشوارع، وعن إيهود باراك الذي دعا إلى عصيان مدني، وعن إيهود أولمرت الذي دعا إلى معركة 'وجها لوجه'، وعن (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق) دان حالوتس الذي دعا إلى رفض الخدمة العسكرية ودعوات تمرد أخرى، تلك المستشارة القضائية تسارع إلى التحقيق ضد عضو الكنيست الذي أوضح بشكل قاطع أنه يقصد أن ينفذ الجيش الإسرائيل العمل وألا ينفذ مواطنون القانون بأنفسهم." وأضاف بن غفير زاعما أن فوغيل "لا يؤيد استهداف جميع العرب، وإنما مؤيدي الإرهاب فقط". وبحسب بن غفير فإنه بالنسبة للمستشارة القضائية "يوجد قانون لليمين وقانون آخر لليسار، وهذا دليل قاطع على ضرورة الإصلاح" في إشارة إلى خطة إضعاف جهاز القضاء. وخلافا لمزاعم بن غفير، فإن بهاراف ميارا صادقت على إجراء تحقيق مع عودة وكسيف.

* * *

لجنة القانون والدستور تصادق على إضعاف المحكمة العليا

اللجنة البرلمانية تصادق على "فقرة التغلب" التي تمنع الرقابة القضائية على قوانين يسنها الكنيست. وتصاعد الاحتجاجات في قوات الاحتياط الإسرائيلية ورفض الخدمة فيها: "أخطر أزمة في قوات الاحتياط منذ حرب 1973"

صادقت لجنة القانون والدستور في الكنيست اليوم، الأربعاء، على تقيد الرقابة القضائية، بحيث يُمنع قضاة المحكمة العليا من إلغاء قوانين إلا في حالة اجتماع جميع قضاتها الـ15 وتأييد 12 منهم لإلغاء قانون. وينص مشروع القانون على أن بإمكان أعضاء الكنيست إلغاء قرار صادر عن المحكمة العليا بواسطة "فقرة التغلب" على المحكمة. وكتب رئيس لجنة القانون والدستور، سيمحا روتمان، في تويتر اليومن أن مشروع القانون الجديد سيسمح للكنيست في جميع الأحوال بالتغلب على قرار المحكمة بتأييد أغلبية 61 عضو كنيست خلال اجتماعين متتاليين للهيئة العامة للكنيست، وادعى أنه "بذلك بالإمكان التأكد من عدم وجود أغلبية عفوية."

وبدأ اجتماع اللجنة بأجواء متوترة، بعدما كرر أعضاء كنيست من المعارضة مطالبة روتمان بوجهات نظر قانونية جديدة حول صيغة مشروع القانون المطروحة، فيما أعلن روتمان أنه يعتزم إجراء تصويت على تعديلين في "قانون أساس" القضاء" قبيل ظهر اليوم. وفي ظل الأجواء المتوترة في اجتماع اللجنة، أخرج روتمان من الاجتماع أربعة أعضاء كنيست من المعارضة. وإثر ذلك، قاطع أعضاء الكنيست من المعارضة التصويت على التعديلات، التي أيدها تسعة أعضاء كنيست من الائتلاف.

في موازاة تشريعات خطة حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء تتسع الاحتجاجات الشعبية ضدها، وبدأت مظاهرات في العديد من المدن الإسرائيلية، صباح اليوم، تخللها إغلاق شوارع مركزية ومواجهات بين المحتجين وقوات الشرطة التي اعتقلت عددا منهم. ويتوقع تنظيم مظاهرات كبرى لاحقا في تل أبيب والقدس خصوصا.

وفي موازاة ذلك، تجري احتجاجات واسعة في صفوف قوات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، حيث عبر الكثير من الضباط والجنود فيها عن رفضهم التطوع في الخدمة العسكرية مع استمرار تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء.

ووقع آلاف الضباط والجنود في الاحتياط على عرائض ضد الخطة وقالوا فيها إنهم لن يمثلوا في الخدمة العسكرية، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس"، التي نقلت عن ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي قوله إن الجيش أمام "أخطر أزمة في قوات الاحتياط منذ حرب يوم الغفران" في تشرين الأول/أكتوبر العام 1973.

ورغم تصاعد التوتر الأمني في الضفة الغربية، إلا أن قادة الجيش الإسرائيلي أجروا مداولات حول تزايد عدد العرائض التي يعلن فيها عناصر قوات الاحتياط عن رفض الخدمة بسبب خطة إضعاف القضاء.

وأوعز رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، أمس، لقيادة الجيش باستدعاء ضباط كبار في الاحتياط إلى محادثات حول العرائض والاستماع إلى آرائهم. وتبين أن أكثر من 100 ضابط وجندي في دائرة الأبحاث التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، والتي تضع التقييمات القومية، أعلنوا رفضهم الخدمة في

الاحتياط، كما أن محادثات مشابهة جرت في الوحدة الإلكتروني 8200 ووحدات العمليات الخاصة التابعة لشعبة الاستخبارات وكذلك في سلاح الجو.

وكان الاعتقاد في قيادة الجيش في البداية أن عرائض الاحتجاج التي تصدر يوميا ضد خطة إضعاف القضاء هي محاولة للتعبير عن قلق، حسب الصحيفة، التي نقلت عن مصدر أمني رفيع قوله إن "ما يحدث في منظومة الاحتياط يقلقنا جدا. فالأجواء في سلاح الجو وفي الوحدات الأكثر أهمية في الجيش الإسرائيلي رهيب وفظيع. وأصبح هؤلاء الافراد أكثر إصرارا بمرور الوقت."

* * *

سموتريتش يعتزم الإعلان عن البؤرة الاستيطانية "إفياتار" كـ"أراضي دولة"

ترجمة: موقع عرب 48

يعتزم الوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، الإعلان عن الموقع المقامة عليه البؤرة الاستيطانية "إفياتار" كـ"أراضي دولة"، تمهيدا لشرعنتها وعودة المستوطنين بشكل دائم إليها، وذلك في محاولة لإرضاء المستوطنين بعد عمليتي إطلاق النار في حوارة والأغوار.

جاء ذلك بحسب ما ذكرت القناة 12 الإسرائيلية، مساء الإثنين، علما بأن المحكمة الإسرائيلية العليا كانت قد قضت بإخلاء المستوطنين البؤرة الاستيطانية "إفياتار" لإقامتها على أرض فلسطينية خاصة في جبل صبيح في بلدة بيتا المجاورة، جنوب نابلس. وأوضحت القناة 12 أن الإعلان عن "إفياتار" يقع ضمن الصلاحيات التي بات يتولاها سموتريتش، بعد اتفاقه على تقسيم الصلاحيات مع وزير الأمن، يوآف غالانت. فيما أشارت إلى تفاهمات إسرائيلية - أميركية، تمنع شرعنة المزيد من البؤر الاستيطانية خلال الأشهر المقبلة في الضفة.

يذكر أن المستوطنين وصلوا إلى "إفياتار" الليلة الماضية، بالتزامن مع الاعتداءات الإرهابية، التي شنها مئات المستوطنين بحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي على البلدات الفلسطينية الواقعة في جنوب مدينة نابلس، كما عقد حزب "عوتسما يهوديت" الذي يتزعمه إيتمار بن غفير، جلسة حزبه البرلمانية هناك.

وتزامنت جولة بن غفير وأعضاء حزبه وتفقدهم للمنطقة، مع شروع قوات الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء المستوطنين الذين عادوا إلى البؤرة الاستيطانية "إفياتار"، عقب الهجوم على الفلسطينيين في حوارة والقرى المجاورة، وذلك ردا على عملية إطلاق النار التي أسفرت عن مقتل مستوطنين.

يأتي ذلك في أعقاب التفاهمات التي تم التوصل إليها برعاية أميركية في العقبة، وتنص على تجميد المصادقة على مخططات استيطانية جديدة خلال الأشهر المقبلة، والامتناع عن شرعنة المزيد من البؤر الاستيطانية في الضفة المحتلة.

وقال المبعوث الأميركي السابق إلى إسرائيل، دانييل شابيرو، إن اتفاق العقبة سيحتاج إلى متابعة لكي يكون فعالا، مضيفا أن أحداث حوارة أظهرت "وجود خطر أن تتجاوز وتيرة التدهور الجهود الدبلوماسية المبذولة للحد منه."

ويبدو أن قدرة بنيامين نتنياهو على المراوغة آخذة في التلاشي، بعد أن أطلق بن غفير تهديدات سياسية، بينما عزز وزير المالية، سموتريتش، الذي يترأس أيضا حزب "الصهيونية الدينية"، سلطاته المدنية في الضفة الغربية المحتلة، الأسبوع الماضي. وتساءل محللون سياسيون في إسرائيل عما إذا كان بإمكان نتنياهو الحفاظ على وحدة حكومته التي لم يمض على تشكيلها سوى ثمانية أسابيع فقط.

* * *

ألمانيا تسعى لمو افقة واشنطن على بيعها منظومة إسر ائيلية لاعتراض الصواريخ

صفقة بيع منظومة "حيتس" لاعتراض الصواريخ طويلة المدى طُرحت خلال لقاء وزيري الخارجية الألمانية والإسرائيلي، أمس. ودبلوماسي يحذر من تراجع العلاقات بين الجانبين بحال المصادقة النهائية على إضعاف القضاء

سيحاول المستشار الألماني، أولاف شولتس، خلال زيارته إلى واشنطن، الأسبوع الجاري، إقناع الرئيس الأميركي، جو بايدن، بإعطاء ضوء أخضر لإسرائيل كي تبيع لألمانيا منظومة "حيتس" لاعتراض الصواريخ طويلة المدى، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الأربعاء. وأضافت الصحيفة أن الإدارة الأميركية لم تعطِ حتى اليوم ردا واضحا حول ما إذا كانت توافق على بيع هذه المنظومة، التي يقدر حجمها بثلاثة مليارات دولارات. ولن تتمكن إسرائيل من بيع هذه المنظومة من دون موافقة أميركية. وكانت هذه القضية مطروحة أمام الحكومة الإسرائيلية السابقة، وهي مطروحة الآن أمام الحكومة الحالية، إذ تناولها لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، مع نظيرته الألمانية، أنالينا بيربوك، في برلين أمس، حسب الصحيفة. ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة قولها إن بيربوك استجابت لطلب كوهين بدفع قرار لإعادة العقوبات ضد إيران كاملة خلال اجتماع مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سيعقد في حزيران/يونيو المقبل، وبعد ذلك في مجلس الأمن الدولي، في أيلول/سبتمبر المقبل. وتعهدت بيربوك بقيادة خطوة ترمي إلى الإعلان عن الحرس الثوري الإيراني "منظمة إرهابية" في ألمانيا ودفع قرار مشابه في الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل تسعى إلى إقناع بريطانيا وفرنسا بإعادة العقوبات على إيران إلى ما كانت عليه قبل الاتفاق النووي في العام 2015. "وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أنه نشأت نافذة فرص نادرة يوجد فيها توافق أميركي أوروبي حول إعادة العقوبات إثر الدعم الإيراني للمجهود الحربي الروسي في أوكرانيا." ويتوقع أن يزور رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، برلين في الثلاثين من آذار/مارس الحالي، وقبل ذلك سيزور إيطاليا في التاسع من الشهر الحالي.

وحذرت بيربوك خلال المؤتمر الصحافي المشترك مع كوهين، أمس، من توسيع المستوطنات، وعبّرت عن قلقها من خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء. وقالت إنه "لا أريد نفي حقيقة أننا قلقون هنا من قسم من خطة التشريعات في إسرائيل. فبين القيم التي توحدنا هناك الدفاع عن مبادئ دستورية، مثل استقلال جهاز القضاء."

وأفادت صحيفة "هآرتس"، اليوم، بأن أقوال بيربوك حول خطة إضعاف القضاء أثار قلق دبلوماسيين رفيعي المستوى في إسرائيل، ونقلت عن أحدهم قوله إنه "في هذه المرحلة، لا يوجد للخطوات التي تنفذها الحكومة تأثير على العلاقات مع ألمانيا أو مع دول أخرى. لكن الامتحان سيكون عندما تدخل التشريعات مرحلتها الأخيرة وعند المصادقة على الخطة."

* * *

محامية إسرائيلية: تل أبيب تتخذ إجراءات تضييقية على اللاجئين الأوكران

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت تقارير إسرائيلية إخفاق دولة الاحتلال في التعامل مع الآلاف الذين وصلوها فارين من الحرب في أوكرانيا، رغم المزاعم بتقديم المساعدات الإنسانية لكييف. وتم تسجيل ثمانية ملايين لاجئ فروا من بلادهم نتيجة الحرب، ونزوح قرابة خمسة ملايين آخرين، لكن بضعة آلاف فقط وصلوا دولة الاحتلال، التي ظهر أنها لم تكن قادرة على حشد درجة كافية من الجهد لإعطاء غلاف وقائي كافٍ حتى لهذا العدد القليل من اللاجئين. المحامية أورلي ليفينزون -سيلع، مديرة منظمة "ASF" لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء في "إسرائيل"، أكدت في موقع "زمن إسرائيل"، أن "تل أبيب لم تفعل الكثير لمساعدة النشطاء الميدانيين لتوفير الراحة لهؤلاء اللاجئين مع الحقوق والخدمات الأساسية التي يحتاجونها، بل لم تقدم لهم خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية، حتى أن وزيرة الداخلية السابقة أييليت شاكيد صعّدت سياستها ضدهم، واتخذت إجراءات تهدف لجعل حياتهم هنا أكثر صعوبة." وأضافت في مقالها " أنه "بعد وقت قصير من اندلاع الحرب، قدمت

شاكيد مخططًا مفاده أن خمسة آلاف أوكراني فقط ممن لا تنطبق عليهم شروط قانون العودة العنصري سيسمح لهم بدخول إسرائيل إذا لم يكن لديهم أقارب هنا، وسيُطلب من كل أوكراني يرغب بالقدوم لإسرائيل تقديم طلب، والحصول على الموافقة مسبقًا قبل ركوب الطائرة، ولكن بعد إبطال هذه الخطة غير القانونية من المحكمة العليا، فقد شرعت الدولة في تموز/ يوليو 2022، وبما أنها لم تعد قادرة على منع الأوكرانيين من ركوب الطائرات متجهين إليها، بمنع دخولهم لإسرائيل فور وصولهم مطار بن غوريون، بل إنها اعتقلتهم، وأعادتهم لأوروبا."

وكشفت أن "الوزارات الإسرائيلية في مجال التوظيف فرضت صعوبات على الأوكرانيين، وأعلنت أن إجراء "المدن المحظورة" الذي يحد من توظيف طالبي اللجوء في 17 مدينة مركزية سيطبق على مواطني أوكرانيا، وقبل ثلاثة أيام فقط من تأدية الحكومة الجديدة اليمين الدستورية، أعلنت وزارة الداخلية أن مواطني أوكرانيا الذين وصلوا إسرائيل بعد 30 أيلول/ سبتمبر 2022 لن يتمكنوا من العمل حتى بعد 90 يومًا من وصولهم."

لم تتوقف المضايقات عند هذا الحد، فقد أشارت الكاتبة إلى أن "الإجراءات الإسرائيلية ضد الأوكرانيين الفارين من الحرب وصلت الى حدّ عدم إصدار التأشيرات، وتنفيذ سياسة غامضة تتمثل في عدم إنفاذ حظر العمل، وإصدار التأشيرات السياحية للفارين من الحرب." ومن الواضح أن هذه المراسيم الإضافية المفروضة على اللاجئين الفارين من جحيم الحرب تزيد من خطر تعرضهم للفقر، وانعدام الأمن والتغذية، وتدهور الوضع الصحي، والتوظيف التعسفي، والاستغلالي والاتجار بالبشر، وهذه ليست المرة الأولى التي تفشل فيها "إسرائيل" في موقفها تجاه اللاجئين، فمنذ 15 عامًا بدأ اللاجئون من أفريقيا بالوصول إليها، لكن حتى يومنا هذا، فإنها تمنع الاعتراف بهم كلاجئين، وليس لديهم حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح لهم بالعيش بكرامة. وأكثر من ذلك، فإن هذه المعاملة السيئة للاجئين الأوكران تكشف زيف المزاعم الإسرائيلية حول مساعدة كييف إنسانياً، لأننا أمام اعتراف مكشوف عن تجاهل وإهمال، بل إساءة معاملة النساء الأوكرانيات اللاتي فررن من الحرب والدمار، ما يعني أن دولة الاحتلال تكرر أخطاء الماضي، ولا تبذل ما في وسعها من جهود لتحسين الإجراءات المقدمة للاجئين الأوكرانيين حتى يتمكنوا من العيش بأمن غذائي، وتوفير التأشيرات اللازمة، لأن الأداء الإسرائيلي حتى الآن يحمل فشلا وإخفاقا واضحا.

* * *

استطلاعات

استطلاع: الليكود يخسر 3 مقاعد بسبب "انقلاب نتنياهو القضائي"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أظهرت نتائج استطلاع للرأي نشرتها قناة كان مساء (الإثنين) تراجع قوة الليكود بثلاثة مقاعد وارتفاع حظوظ حزبي "لابيد" و"غانتس" بسبب انقلاب "نتنياهو" القضائي. **وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:**

- الليكود: 29 مقعداً (وكان قد حصل على 32 مقعدًا في انتخابات نوفمبر)
- يش عتيد: 26 مقعداً (24 في انتخابات نوفمبر)
- همحني هممليختي: 15 مقعداً (12 في انتخابات نوفمبر)
- الصهيونية الدينية: 13 مقعداً (14 في انتخابات نوفمبر)
- شاس: 10 مقاعد (11 في انتخابات نوفمبر)
- يهوديت هتوراة: 7 مقاعد (7 في انتخابات نوفمبر)
- القائمة العربية الموحدة(راعام): 6 مقاعد (5 في انتخابات نوفمبر)
- إسرائيل بيتنا: 5 مقاعد (انتخابات 6 نوفمبر)
- حداش – تعال (الطيبي+ عودة): 5 مقاعد (5 في انتخابات نوفمبر)
- ميرتس: 4 مقاعد (0 في انتخابات نوفمبر) فيما سقط حزب العمل تحت نسبة الحسم.

وتوضح البيانات أن "الليكود" فقد قوة كبيرة بسبب خسارته للناخبين العلمانيين والليبراليين، مع تحرك الأغلبية للتصويت لحزب "غانتس" ويزداد حزب "يش عتيد" قوة على حساب "إسرائيل بيتنا" و"العمل" و"الليكود."

* * *

استطلاع: 64في المئة من الإسرائيليين يخشون تبعات خطة إضعاف القضاء الاقتصادية

غالبية الإسرائيليين تحشى من تبعات خطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، على الوضع الاقتصادي في إسرائيل، ويعتقد غالبية الإسرائيليين أن هناك علاقة مباشرة بين تلك التشريعات ومحاكمة نتنياهو بتهم فساد.

ترجمة: موقع عرب 48

أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، مساء الإثنين، أن 64في المئة من الإسرائيليين يخشون التبعات الاقتصادية

للإجراءات التشريعية التي تدفع بها حكومة بنيامين نتنياهو، لإقرار مخططها لإضعاف جهاز القضاء وتقويض المحكمة العليا، فيما اعتبر 56في المئة أن هناك علاقة مباشرة بين تلك التشريعات ومحاكمة نتنياهو بتهم فساد.

وبيّن الاستطلاع، الذي أوردته هيئة البث العام الإسرائيلي ("كان 11")، أن 64في المئة من المستطلعة آراؤهم يخشون التبعات الاقتصادية لما تعتبره الحكومة خطة "الإصلاح القضائي"، مقابل 28في المئة قالوا إنهم لا يخشون ذلك، و8في المئة أجابوا بـ"لا أعرف."

وبحسب الاستطلاع الذي أجري بواسطة معهد "كانتر" وشاركت فيه عينة نحو ألف شخص، فإن 51في المئة من الإسرائيليين يعارضون خطة "إصلاح القضاء"، مقابل تأييد 31في المئة، فيما قال 18في المئة إنهم لا الإجابة عن هذا السؤال. كما كشف الاستطلاع، الذي أُجري يومي 26 و27 شباط/ فبراير الجاري، أن 56في المئة من الإسرائيليين يعتقدون أن هناك علاقة بين الخطة ومحاكمة نتنياهو، مقابل 28في المئة لا يرون ارتباطا بين المسألتين، و16في المئة لم يكونوا رأيا حول المسألة. وحمّل 46في المئة من المستطلعة آراؤهم، ائتلاف حكومة نتنياهو، مسؤولية "الشرخ" في المجتمع الإسرائيلي الناجم عن التحركات التشريعية، بشأن القضاء، بينما اتهم 33في المئة المعارضة، ولم يكن لدى 21في المئة رأيا حول الموضوع.

ويخيم على الشارع الإسرائيلي انقسام غير مسبوق بين مؤيدي ورافضي الخطة الحكومية المثيرة للجدل، ومنذ أكثر من 8 أسابيع تشهد كافة أنحاء إسرائيل احتجاجات يشارك فيها عشرات الآلاف ضد الخطة. وتقول المعارضة إن هذه الخطة تمثل "انقلابا قضائيا" و"بداية النهاية للديمقراطية"، بينما يردد نتنياهو أنها تهدف إلى "إعادة التوازن بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) الذي انتُهك خلال العقدين الأخيرين"، وفق قوله.

والثلاثاء الماضي، صادق الكنيست بالقراءة الأولى، على مشروع "قانون الإصلاحات القضائية"، بأغلبية 63 نائبا من أصل 120، ومعارضة 47. وجرت المصادقة على بندين يتعلق أحدهما بتغيير تشكيلة لجنة تعيين القضاة، بحيث تضم أغلبية تابعة للائتلاف الحكومي، فيما يحد الثاني من دور المحكمة العليا. ويحتاج مشروع القانون للمرور بثلاث قراءات في الكنيست حتى يصبح نافذا.

وأواخر كانون الثاني/ يناير الماضي، أعرب محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، عن مخاوفه من أن تؤدي خطة حكومة نتنياهو إلى الإضرار بشدة بالتصنيف الائتماني للبلاد. وحذر من أن "مثل هذا الوضع يمكن أن يضر باقتصاد إسرائيل ويدفع الشركات الدولية لتجنب الاستثمار فيها". ولاحقا، أعلنت أكثر من شركة، بينها شركات ضخمة في قطاع الهايتك، عزمها مغادرة إسرائيل ونقل استثماراتها إلى الخارج.

* * *

تقارير

تايمز أوف اسرائيل: جنرال رفيع: المستوطنون يزرعون الرعب، وأعمال الشغب في حوارة كانت "بوغروم"

كما حذر الجنرال يهودا فوكس، الذي يشرف على الضفة الغربية، من أن الاشتباكات المستقبلية قد تؤدي إلى سقوط قتلى من الإسرائيليين؛ تقرير يفيد إن عنف المستوطنين تضاعف في ظل الحكومة الجديدة

قال الجنرال الإسرائيلي المسؤول عن القوات في الضفة الغربية يوم الثلاثاء أن المستوطنين الذين اعتدوا على بلدة فلسطينية في الضفة الغربية ليلة الأحد نفذوا "بوغروم" فاجأ الجيش.

كما صرح رئيس القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي، الميجر جنرال يهودا فوكس، لوسائل إعلام عبرية أنه يشعر بالقلق من أن تؤدي الاشتباكات بين الجنود والمستوطنين في النهاية إلى مقتل إسرائيليين، واتهم المتطرفين اليهود بـ"نشر الرعب."

وقال فوكس إن القوات كانت مستعدة لاضطرابات على نطاق صغير مساء الأحد في أعقاب الهجوم الفلسطيني الدامي بالقرب من نابلس في وقت سابق من اليوم، الذي قتل فيه شقيقان إسرائيليان بالرصاص، متوقعا أن تقوم مجموعات من المستوطنين بالاحتجاج على التقاطعات وإلقاء الحجارة على السيارات الفلسطينية. وبدلاً من ذلك، شن مئات المستوطنين أعمال شغب في حوارة وبلدات أخرى مجاورة، مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة آخرين بجروح خطيرة، فضلاً عن إحراق المنازل والسيارات وقتل الأغنام. وبعد يومين، لم يبقى أحد في الاعتقال نتيجة الهجوم الجماعي غير المسبوق.

وقال فوكس للقناة 12 الاخبارية في مقابلة "ما حدث في حوارة كان بوغروم نفذه خارجون عن القانون. لم نكن مستعدين لبوغروم على نطاق عشرات الأشخاص مع مواد قابلة للاشتعال ووسائل إشعالها، متجهين إلى 20 مكانًا أو أكثر – بالإضافة إلى مواجهة الجنود والقادة والشرطة عند مفترق الطرق – والاحراق العشوائي لمنازل

وسيارات فلسطينية." وأضاف: "لم نكن مستعدين لهذا العدد الكبير من الناس، كيف جاءوا، حجم الهجوم، شدة العنف الذي استخدموه، والتخطيط الذي قاموا به." وبينما تحمل مسؤولية عجز الجيش عن وقف الهجمات الفلسطينية، فانتقد أيضا انتقامية المستوطنين.

"هذه ليست مسألة +أخذ القانون بأيديهم+" – كما أشار إليها العديد من الشخصيات الحكومية – "لأن الأشخاص الملتزمين بالقانون لا ينشرون الرعب بين السكان ولا يرشقون الناس بالحجارة بشكل عشوائي"، قال. وأشار إلى أن القتال بين المستوطنين والجنود ليلة الإثنين كان يمكن أن يكون داميا، وقال إنه قلق من أن مثل هذا الحادث قد يؤدي إلى إراقة الدماء في المستقبل. وقال: "الليلة الماضية، كاد يسقط قتلى في حادثة نيران صديقة أطلقت فيها [قوات الجيش الإسرائيلي] النار [عندما شعروا أنهم مهددين من مجموعة من المستوطنين المتطرفين]." كما قال فوكس إنه تم وقف التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية بالفعل، كما أعلنت رام الله.

في غضون ذلك، ذكر تقرير ليلة الثلاثاء أن حوادث عنف المستوطنين قد تضاعفت من حيث الكمية منذ تولي الحكومة الجديدة السلطة في أواخر ديسمبر، وأن جهاز الأمن العام (الشاباك) يحذر زعماء المستوطنين والحاخامات من زرع المزيد من العنف والفوضى، في محاولة لمنع تصاعد الأوضاع خارج نطاق السيطرة.

ووفقًا للقناة 12، شهد الشهرين الماضيين 190 حادثًا تم تصنيفها على أنها عنف يهودي بدوافع قومية، أي ضعف الحوادث التي وقعت في الفترة المماثلة من العام السابق. وقالت القناة إن هناك توترات داخل الحكومة فيما يتعلق بالرد على موجة الهجمات الفلسطينية التي خلفت 14 قتيلا إسرائيليا في الأسابيع الماضية. وقال التقرير إن العديد من الوزراء يطالبون بمزيد من الإجراءات العدوانية، على الرغم من اقتراب شهر رمضان المبارك، والذي شهد في السنوات الأخيرة تصاعد التوترات والعنف. وقال ثلاثة وزراء لم يتم تسميتهم للقناة إن تعهد إسرائيل للولايات المتحدة والأردن والفلسطينيين في قمة في العقبة في وقت سابق من هذا الأسبوع بعدم الدفع ببناء جديد في المستوطنات لعدة أشهر "غير مقبول." وأضافت القناة أن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير – عضو مجلس الوزراء اليميني المتطرف الذي كان يضغط من أجل إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية والقدس الشرقية – عقد اجتماعا "متوترا للغاية" مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الاثنين، حيث اشتكى من استبعاده من المناقشات الأمنية المهمة وعدم إعطاء وزن كاف لمواقفه. وقال التقرير إن نتنياهو وعد بن غفير بتعزيز مشاركتهت في المستقبل.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية: إسرائيل تفشل في منع هجمات المستوطنين

المبعوث الأمريكي لدى الفلسطينيين يزور البلدة التي تعرضت لهجوم من جانب مستوطنين بعد من إصدار تقارير الدول حول الإرهاب لعام 2021، والتي تشير إلى إدانة مهاجم واحد في 496 هجوما

بقلم جيكوب ماغيد

أصدرت الولايات المتحدة تقريرا يوم الاثنين اتهم إسرائيل بالفشل في منع هجمات المستوطنين في الضفة الغربية.

الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في الفصل الخاص بإسرائيل والضفة الغربية وغزة من تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2021 حول الإرهاب كان أحدث تعبير عن إحباط الولايات المتحدة من فشل إسرائيل في كبح عنف المستوطنين في أعقاب اعتداءات المستوطنين على حوارة يوم الأحد.

إصدار التقرير كان مخططا قبل أعمال الشغب المستوطنين في حوارة، وهو يغطي كل بلد في العالم. وذكر التقرير أن "أفراد الأمن الإسرائيليين في كثير من الأحيان لم يمنعوا هجمات المستوطنين ونادرا ما اعتقلوا أو وجهت اتهامات لمرتكبي عنف المستوطنين." واستشهد التقرير بأرقام الأمم المتحدة التي تظهر ما مجموعه 496 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون ضد الفلسطينيين في عام 2021، بما في ذلك 370 هجوما أسفر عن أضرار في الممتلكات و 126 هجوما أسفر عن إصابات – ثلاثة منها كانت قاتلة.

ومع ذلك، تمت إدانة مستوطن واحد فقط في عام 2021 بأكمله، وحُكم عليه بالسجن 20 شهرا لإلقاء قنبلة صوتية على منزل فلسطيني. كما سلط التقرير الأمريكي الضوء على قلق الجماعات الحقوقية والفلسطينيين الذين قالوا إن هجمات المستوطنين في عام 2021 "اتسعت من حيث الخطورة والحجم"، مع مشاركة مجموعات أكبر معا في إشارة إلى "احتمال أن تكون الهجمات مخططة مسبقا." وأشار التقرير إلى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة أدانت مثل هذه الهجمات وقدمت إصلاحات على الشرطة لتنفيذها من أجل القضاء على هذه الظاهرة، لكنها انتقدت عدم النجاح في فعل ذلك.

لن يتم إصدار تقرير عام 2022 حتى فبراير المقبل، لكن العام الأخير شهد قفزة أكبر في أعمال العنف، حيث وثق الجيش الإسرائيلي ما لا يقل عن 840 حادثة عنف إسرائيلي ضد الفلسطينيين.

على الرغم من الانتقاد الموجه في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2021 لتعامل إسرائيل مع عنف المستوطنين، إلا أنه أشار إلى إسرائيل على أنها "شريك ملتزم في مكافحة الإرهاب." والتقرير سلط الضوء على التهديدات التي تواجه إسرائيل من منظمة "حزب الله" في لبنان؛ "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في غزة؛ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وهجمات "الذئاب المنفردة." في حين شهد عام 2021 أقل عدد من القتلى من الهجمات منذ عقد، تعرضت إسرائيل لآلاف الهجمات الصاروخية، فضلا عن هجمات الدهس وإطلاق النار والطعن. وتم إطلاق أكثر 4400 صاروخ من الضفة الغربية – إلى حد كبير خلال جولة العنف التي استمرت 11 يوما بين إسرائيل وحماس في مايو من ذلك العام.

قتلت صواريخ حماس 13 مدنيا إسرائيليا إلا أن منظومة الدفاع الصاروخي "القبة الحديدية" التي تمولها الولايات المتحدة اعترضت معظم الصواريخ. وقتلت الضربات الجوية الإسرائيلية وصواريخ طائشة لحركة حماس 256 فلسطينيا، من بينهم 128 مدنيا، بحسب أرقام الأمم المتحدة الواردة في التقرير.

شهدت الضفة الغربية 39 هجوما في عام 2021 قُتل فيها إسرائيليان، وفقا لأرقام وزارة الأمن القومي المذكورة في التقرير.

كما سلطت وزارة الخارجية الأمريكية الضوء على الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى الأمنيين وعائلات القتلى من منفذي الهجمات. وأشار التقرير إلى دفاع السلطة الفلسطينية عن دفعها الرواتب بدعوى أنها مخصصات اجتماعية للأسر التي فقدت معيلها الأساسي، بينما أشار إلى الموقف الأمريكي والإسرائيلي القائل إن الرواتب "تحفز الإرهاب وتكافئه، لا سيما بالنظر إلى المخصصات الشهرية المرتفعة كلما طالت مدة بقاء الفرد في السجن، وهو ما يتوافق مع جرائم أكثر خطورة."

بعد ساعات من صدور التقرير، قام الممثل الأمريكي الخاص للشؤون الفلسطينية هادي عمرو بزيارة حوارة، حيث قُتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر 37 عاما، وأصيب أربعة آخرون بجروح خطيرة، وأضرمت النار في عشرات المركبات والمباني ليل الأحد في اعتداء نفذه مستوطنون بعد ساعات من هجوم إطلاق نار أسفر عن مقتل شقيقين إسرائيليين سافرا بسيارتهما عبر حوارة.

وقال مكتب عمرو عقب الزيارة إن المسؤول الأمريكي "أعرب عن أعمق تعازيه وأدان العنف العشوائي واسعة النطاق وغير المقبول من جانب المستوطنين"، وقال إنه "قلق للغاية من تصاعد العنف في الضفة الغربية."

وأضاف مكتب الشؤون الفلسطينية الأمريكي: "نريد أن نرى مساءلة كاملة ومقاضاة قانونية للمسؤولين عن هذه الهجمات الشنيعة وتعويضات لأولئك الذين فقدوا ممتلكات أو تضرروا بطريقة أخرى"، مكررا الموقف الذي عبّر عنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في اليوم السابق، الذي أدان هجوم إطلاق النار وما تلاه من عنف للمستوطنين.

* * *

تقرير إسرائيلي يكشف عن إخفاقات أمنية في الضفة الغربية

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

كشف تقرير نشره ما يسمى "مراقب الدولة"، أمس الثلاثاء، إن إسرائيل أهملت العناية بالجدار الفاصل مع الضفة الغربية، الأمر الذي سهل دخول منفذي العمليات إسرائيل وتنفيذ العمليات داخل المدن الإسرائيلية وبحسب التقرير الذي نقلته صحيفة يديعوت أحرونوت عن مراقب الدولة قال إن 11 إسرائيليًا قُتل في الأشهر من آذار (مارس) إلى أيار (مايو) من العام الماضي في ثلاث عمليات نفذها فلسطينيون تسللوا إلى إسرائيل من خلال فتحات السياج الفاصل. وأشار التقرير إلى أنه خلال نهاية عام 2021، كان ما يقرب من نصف طول السياج الفاصل غير مناسب أو مناسب جزئيًا، وفقًا لمعطيات منطقة الضفة الغربية، أي أن ما يقرب من 50 ٪ من خط التماس ظل مخترقًا دون أي امكانية التحذير من التسلل. وبحسب بيانات من

القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك، فإنه خلال نهاية آذار 2022، يتسلل يوميًا آلاف الفلسطينيين عبر الثغرات الموجودة في جدار التماس، سيرًا على الأقدام أو بالسيارات بهدف العمل داخل إسرائيل أو تنفيذ عمليات، وفق ادعائهم .

وكشف التقرير أن الوضع المادي للجدار استمر في التدهور، حتى بعد تطبيق التفكيك في عام 2017، وفي نفس الوقت تم تقليص عدد قوات الجيش الإسرائيلي المخصصة لتأمين الجدار في المنطقة . وفي بداية أيار / مايو 2022، صادق رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي على خطة لمواصلة عملية "كاسر الأمواج" من ميزانية الجيش الإسرائيلي. وتهدف الخطة إلى تعزيز القوات من أجل الأنشطة الأمنية المستمرة على طول خط التماس من قبل كتائب الاحتياط، وتم تخصيص عشرات الملايين آخرين لإصلاح السياج وإضافة مكونات مادية إلى منطقة السياج.

ولفت التقرير إلى أنه يدخل حوالي 6000 مقيم غير شرعي إلى إسرائيل كل يوم من منطقة خط التماس، ويتم اختراق حوالي 100 ثغرة في المنطقة كل يوم مما يعني أن الاستجابة التشغيلية الحالية قد فشلت. وأكد التقرير أن جنود الجيش الذين يقومون بتأمين السياج الفاصل يقيمون في مواقع حراسة مؤقتة وغير منظمة، بطريقة لا تتلاءم مع ظروف الميدان ولأسبابه. ولا تصلح لإقامة طويلة الأمد تدوم لعدة أشهر.

وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ردا على ذلك: "هذا انتقاد لا يمثل واقع العام الماضي مع بدء عملية "كاسر الأمواج"، تقرر تغيير الأولويات واستثمار موارد كبيرة في منطقة التماس من أجل إغلاق الثغرات في السياج، وتحسين البنية التحتية للسياج، ورفع مستوى الإجراءات التكنولوجية ووضعها في خط التماس، والجهود الأخرى التي يتم تنفيذها بهدف منع دخول المتسللين إلى إسرائيل."

* * *

القناة 12: السلطة الفلسطينية تتفكك تدريجيا والمقاومة تتصاعد

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

سلطت قناة عبرية، الضوء على العديد من المؤشرات والمعطيات التي تنذر بقرب انهيار السلطة الفلسطينية التي يقودها محمود عباس، ما يخلق تهديدا استراتيجيا على "إسرائيل" خاصة في ظل تصاعد المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. ورأت" القناة 12 "العبرية في تقرير لها، أن الأرقام "المقلقة" لعدد الشهداء الفلسطينيين والقتلى الإسرائيليين منذ 2022 وحتى الآن، "تكشف عن مشكلة عميقة؛ وهي عملية تفكك السلطة الفلسطينية، التي تشهد ضعفا لم نشهده منذ أيام الانتفاضة الثانية."

وأكدت القناة أن "السلطة تواصل فقدان شرعيتها في أوساط الشعب الفلسطيني، الذي بلغ تعداده عام 2022 في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من 5 ملايين نسمة، علما بأن 36 في المئة من سكان الضفة و41 في المئة من سكان القطاع هم دون سن الـ15 عاما، وهؤلاء ولدوا في زمن الهواتف الذكية ويطلق عليها) الجيل(Z،

حيث تضج الشبكات الاجتماعية بالدعوات لمواجهة الجيش الإسرائيلي، وبالتالي فإن هؤلاء مشغولون بتحدي إسرائيل."

وأشارت القناة إلى أن "الكثيرين من الشباب الفلسطيني فقدوا الثقة بالسلطة ويرون أنها رمز للفساد وعامل يحد من تطورهم"، مشيرة إلى "تفشي البطالة في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ 17 عاما، حيث وصلت البطالة إلى 50 في المئة، فيما وصلت إلى 15.5 في المئة في الضفة، علما بأن متوسط الأجر اليومي بين من يعملون في الضفة لا يكفي لإعالة الأسرة." ولفتت إلى وجود إمكانية كبيرة لدى سكان القطاع والضفة وخاصة الشباب للوصول إلى ما ينشر في الشبكات، فنحو 92 في المئة في الضفة و91 في المئة من غزة لديهم هاتف ذكي، وهذه "الهواتف مغمورة بآلة تحريض (ضد الاحتلال) تروج لها المنظمات الفلسطينية، ومنها مقاطع فيديو تشجعهم على الخروج والقيام بعملية."

ومما يثير القلق لدى المسؤولين في السلطة الفلسطينية بحسب القناة الإسرائيلية، ظهور العديد من التشكيلات المقاومة للاحتلال، في الوقت الذي "أصبحت فيه قدرة السلطة الفلسطينية محدودة أكثر فأكثر، مثل مجموعات عرين الأسود التي ترفع رأسها، وتنفذ المزيد من أعمال المقاومة، في حين يعاني عباس (88 عاما)، من ضعف جسدي وقيادي."وأفاد التقرير بأن "السلطة تجد صعوبة في تطبيق آليات السلطة وإنفاذ القانون (في الضفة الغربية)، على الرغم من الاحتكاك المباشر مع الجمهور المحلي."

وأكد مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية للقناة، أن "إسرائيل التي تقودها حكومة متطرفة غير مسبوقة تقتل الشعب الفلسطيني، أصبحت تهديدا وجوديا للسلطة، والولايات المتحدة غير قادرة على فرض حل الدولتين، وهي لا تفعل شيئا لمنع الإجراءات الإسرائيلية."

وأعرب مصدر آخر في رام الله عن قلقه من الوضع، وقال للقناة العبرية: "لا أعتقد أن الوضع سيكون جيدا بالنسبة لنا، إنه سيئ جدًا.. أبو مازن يضعف ويفقد ثقة الشعب الفلسطيني"، منوها إلى أنه "في حال لم يتم تحقيق انفراجة في الضغط على نتنياهو (رئيس حكومة الاحتلال) للإفراج عن أموال الضرائب، فإن السلطة ستكون عاجزة."

وفي مؤشر على قلق الاحتلال من التأييد الشعبي الفلسطيني لاستمرار مقاومة الاحتلال، ذكرت القناة أن نحو 72 في المئة من الفلسطينيين يؤيدون الجماعات المسلحة التي تنتشر في مناطق السلطة الفلسطينية مثل "عرين الأسد"، مشيرة إلى تدني شعبية عباس مقابل شعبية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، حيث أظهر استطلاع للرأي حصول كل منها على التوالي؛ 36 في المئة و60 في المئة، وهذا الاتجاه يتجاهله كبار المسؤولين في السلطة."

وختمت القناة بالقول إنه "بينما تستعد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لشهر رمضان، تسمع في الخلفية تهديدات فصائل المقاومة، كما أن الواقع على الأرض لا يبشر بالخير، وضعف السلطة الفلسطينية لدرجة

التفكك التدريجي يخلق تهديدا استراتيجيا قد يؤثر بشكل مباشر على إسرائيل، في ظل نمو نشاط المقاومة الذي يملأ هذا الفراغ."

* * *

إشادة إسرائيلية بإزالة الصور المعادية للاحتلال من المناهج المغربية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

قالت أوساط إسرائيلية إن المغرب أجرى ما وصفها بـ"إصلاحات" في نظامه التعليمي، حيث أدخل محتوى جديدا عن "السلام والتسامح" تجاه اليهودية واليهود في كتبه المدرسية. وأزال المغرب المحتوى المعادي لدولة الاحتلال، وحملت مناهجه الدراسية جملة من الرسائل الجديدة بينها أن اليهود "وطنيون"، واعتراف ملك المغرب "بحق دولة إسرائيل في الوجود."

إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، زعم أن "هناك أخبارا سارة من المغرب بعد أن تبين أن مناهجه الدراسية تتسم بنشر قيم السلام والتسامح، ووجود مجموعة من المحتويات الجديدة التي تشجع على التعايش مع اليهود، واعتراف أعمق باليهودية التي لا مثيل لها في أي دولة عربية أو إسلامية أخرى، فضلاً عن إزالة المحتوى المعادي لإسرائيل من الكتب المدرسية." وأضاف في تقريره أن "المناهج المغربية خضعت لإصلاحات انتهت في 2021، شهدت خلالها أهمية كبيرة، وتم تقديم كميات من المواد التعليمية تعرض لأول مرة على ملايين الطلاب في جميع أنحاء المغرب للعادات الدينية والثقافة والمطبخ والموسيقى اليهودية، وتعلم أن الجالية اليهودية جزء لا يتجزأ من البلاد." وتحدثت كذلك عن "إرث مئات السنوات من التعايش مع المسلمين، والتعرف على مساهمة الجالية اليهودية في الاقتصاد المغربي، واندماج اليهود في مختلف المهن كالعلوم والصحافة والثقافة والأعمال، وتقديم قصص الحنين التي تثبت حب الوطن من اليهود للمغرب، وتأكيد العلاقة الطيبة بين اليهود والمسلمين."

ونقل عن "دراسة أجراها المعهد الدولي للبحوث والسياساتIMPACT-se ، الذي يبحث ويحلل الكتب المدرسية في العالم فيما يتعلق بمحتويات السلام والتسامح بالتعاون مع مؤسسة .Jeffrey Telfins تضمنت تحليلاً لـ 127 كتاباً دراسياً للصفوف 1-12 نشرتها وزارة التربية المغربية بين 2013 و2022 وتم تدريسها في العام الدراسي الحالي، أن هناك صورا ورسوما توضيحية لعائلة يهودية حول مائدة السبت تستضيف جارًا مسلمًا، لتأكيد المكون العبري للحضارة المغربية، وأنه جزء لا يتجزأ من الهوية المغربية، وتمت إزالة الأمثلة السلبية تجاه إسرائيل من الإصدارات الجديدة من الكتب المدرسية." وكشف أن "المناهج المغربية الجديدة تجنبت الصور النمطية المعادية لإسرائيل مثل "الجرائم الصهيونية القبيحة"، ونقل عن ملك المغرب اعترافه بحق دولة إسرائيل في الوجود كجزء من حل الدولتين، اليهودية والفلسطينية، صحيح أن المناهج الدراسية المغربية الجديدة بشكل عام متعاطفة مع الفلسطينيين، لكنها تقدم الصراع بطريقة متوازنة نسبيًا، دون

تحريض على إسرائيل، واعتبار تدريس السلام في المغرب كمفتاح للعلاقات الإنسانية وكهدف سياسي وطني."
تجدر الإشارة إلى أن معهد IMPACT-SE تمت دعوته للمشاركة في كانون أول/ديسمبر في مؤتمر حول التعليم والتعايش، ضم كبار المسؤولين الحكوميين وخبراء التعليم من عدد كبير من الدول العربية، بعضها ليس جزءًا من اتفاقيات التطبيع، وصاغ أفكارًا وتوصيات حول كيفية دمج التعليم من أجل السلام والتسامح في الكتب المدرسية، سيتم تقديمها لمجموعة العمل المعنية بالتعليم في منتدى النقب التطبيعي، وتجمع كبار المسؤولين من البلدان المطبّعة.

ماركوس شيف مدير عام معهد IMPACT-SE أشاد بما وصفها بـ"الإشارات المتكررة والدافئة والمحتضنة للحياة اليهودية في المغرب، والأمر يتوافق تمامًا مع الدستور الذي يضع الحياة اليهودية كجزء لا يتجزأ من التاريخ المغربي، والإصلاحات التي قام بها المغرب في مجال التعليم دليل على جدية وعمق التزامه بالتعليم والسلام والتسامح، كجزء من أهداف اتفاقات التطبيع." ودأب هذا المعهد الإسرائيلي المتخصص برصد ومراقبة المناهج الدراسية الفلسطينية والعربية، على تحريض المجتمع الدولي على ما يعتبره المحتوى التحريضي للكتب الدراسية الفلسطينية والعربية، خلال إجراء بعض الدروس المنهجية التي تجري مقارنة بين اليهود والنازيين. إضافة إلى الدعوة لتطبيق القانون الدولي على النازيين الجدد، وهم الصهاينة، فيما يغض الطرف عن المناهج الدراسية الإسرائيلية التي تحض على قتل الفلسطينيين والعرب، واعتبار جرائم الاحتلال ضدهم دفاعا عن النفس، وتنفي حقهم في الوجود.

* * *